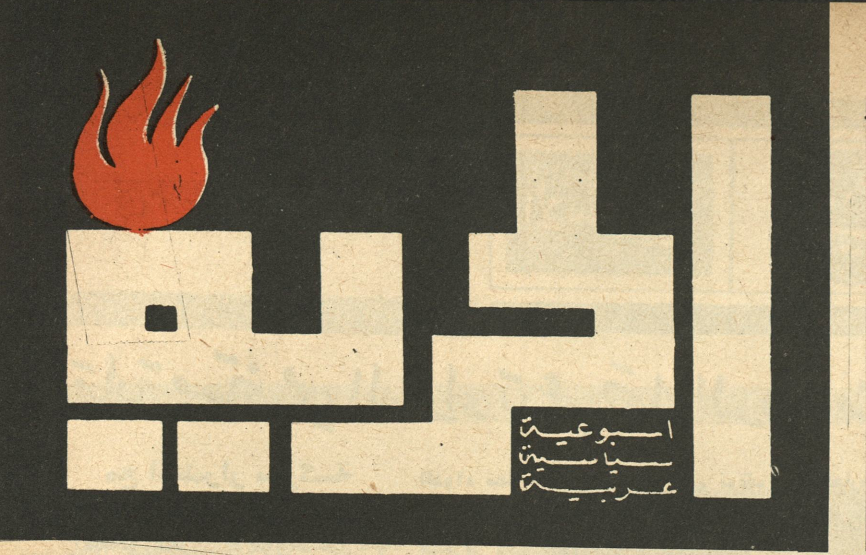


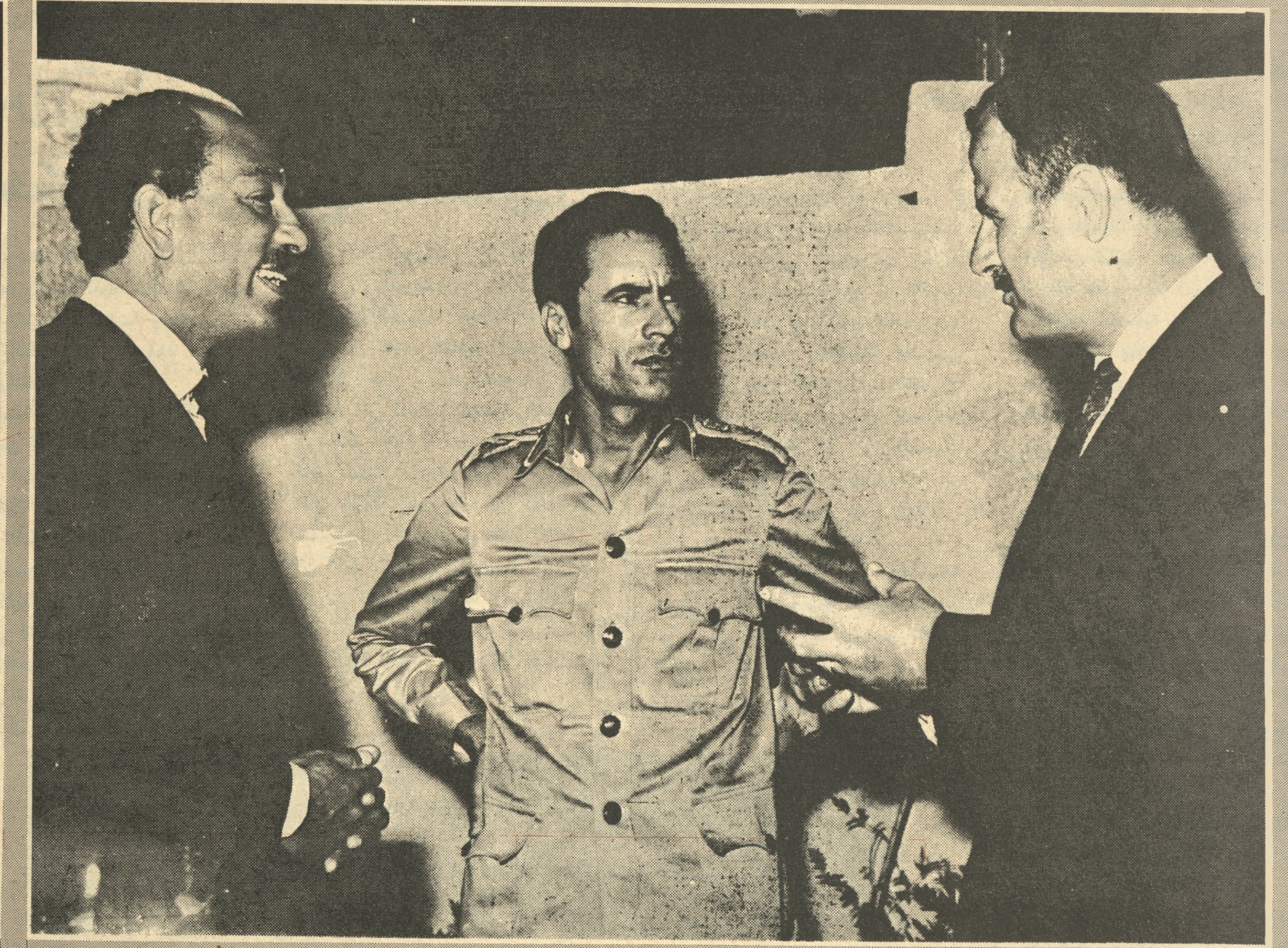
AL-HOURRIAH - No. 581 - 23/8/1971 - BEYROUTH • بيروت - ٢٣/٨/١٩٧١ - العدد ٥٨١ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

"اقتصاد سورية الحديث" في نظر كُتّاب التحريفية السوفياتية

■ من قمة القذافي الخماسية الى قمة فيصل - السادات الثنائية:

"دعم" المقاومة "باوراق العمل" والوساطات





اجراءات نيكسون المالية:

"الفرمان الاميركي"

التعديلات على قانون النقد والتسليف واستحداث بنك الأنماء

محاولة حل أزمة الاستثمارات دون مس سيطرة المصارف الأجنبية

نقابة مستخدمي الدواء تدعم تجار الدواء ضد العمال

مع استمرار معركة تخفيض سعر الدواء بين المستوردين وموزعي الادوية والصيادلة من جهة ، والطبقات الفقيرة والمتوسطة من جهة ثانية ، عمل تجار الدواء على جر المعركة الى صعيد اخر فاستعملوا عمال وموظفي الادوية كبش المحرقة .

قام المستوردون باتصالات مع مجلس النقابة العميل ، لاشراكه في الضغط على الدولة من جهة ، وعلى الاتحادات العمالية التي ينتسب الى احداها من جهة ثانية ، تنفيذا للمخطط الذي فشل في السابق عند تنفيذ الضمان الصحي في شباط الماضي . قام مجلس النقابة بالتهويل على العمال والموظفين قائلا بالحرف الواحد : « اذا خفضوا سعر الدواء نحنا منطلع برا .. لازم نوقف مع المعلمين (تجار الدواء) لضرب هالقرار وعا اجرنا اذا المعلمين صحوا وعمرهن ما يشتروا دوا » !!

هذا هو كلام مجلس النقابة الذي هو عضو في الاتحاد العمالي العام . انه يضع مصلحة ٢٧٠٠ موظف أمام مصلحة مئات الالاف من الطبقات الفقيرة ضاربا عرض الحائط حتى بالمعلومات التي يفترض انه يعرفها قبل غيره منها : انه لو خفضت اسعار الدواء بنسبة ٣٠ بالمئة فان ارباح تجار الدواء تظل مرتفعة . هذا الامر يعرفه « مجلس النقابة » ، من قيمة الحسومات و « البونس » التي تعطى للصيادلة التي تفوق في اكثر الاحيان الـ ٥٠ بالمئة .

اطل المستوردون والموزعون ومعهم مجلس نقابة الموظفين بورقة تهديد .. واستعملوا لذلك نقابة الموظفين ، الحارسة الامينة لمصالح كبير المستغلين جورج ابو عضل . فلفتت في تصريح لها يوم الخميس الماضي ، نظر المسؤولين لعدم تنفيذ قرار التخفيض لانه يشرد مئات العائلات وذلك بدل أن تقف موقفا عماليا ، وذلك بدعوة الدولة لتأمين العمل للموظفين في قطاع اختصاصهم في الضمان الصحي ، وخصوصا في حال الموافقة على تعديل المادة ٢٢ من قانون الضمان .

وأخيرا ان موقف النقابة الحالي كان بادرة تراجع . وحتى يكون موقف النقابة صحيحا يجب اشراك الموظفين والعمال في درس الخطوات اللازمة وذلك بعقد جمعيات عمومية .

— ليقف موظفو المستودعات والمستوردين يدا واحدة في وجه المستغلين من أجل نيل حقوقهم المشروعة ، واعطاء الطبقات المستغلة مطلبا ما زالت تناضل من اجله ، وهو تأميم الدواء .

مجلة التجمع العراقي الثوري في أوروبا تتحدث عن معاني الردة في السودان

كتبت مجلة « التصير » التي يصدرها التجمع العراقي الثوري في أوروبا التعليق التالي حول احداث السودان :

« ثم التوائر بدا يجري في السودان ايضا . ان الردة التي يتزعمها النميري اليوم [illegible] الشيوعيين والتقدميين السودانيين . لقد اصدر النميري « التقدمي » بيانا [illegible] رقم ١٣ الذي اصدره فاشست العراق في ٨ شباط ١٩٦٣ ، يدعو الى مطاردة التقدميين . ومن سيطارد التقدميين في السودان ؟ ان النميري يعرف الجواب جيدا . وان رجاله لا بد سيفتحوا مشاجب اسلحتهم لقوى الرجعية السوداء ، من جماعة الانصار ، وعملاء المخابرات المصرية ، وعملاء الاستخبارات الامبريالية لكي تقوم بقمع الجماهير العزلاء .

لقد جندت كل قوى الردة والرجعية في السودان خلال ساعات قلائل من التحرك التقدمي لضباط الجيش ، والذي كان من المحتمل أن يفتح افاقا لتعبئة الجماهير وتسليحها ضد الرجعية البرجوازية الحاكمة ، في طريق الثورة الشعبية ، وتلقت في ذلك الاسناد المباشر من أطراف حلف الهزيمة الرباعي .

وتنهار اليوم في السودان عدة أوهام نشرها معادو الفكر الثوري ، وبضمنهم التحريفيون الجدد ، اولها أوهام الكفاح السلمي للوصول الى السلطة ، والتقاليد الديمقراطية المعريقة في هذا البلد أو ذاك والتي شهدناها تتهشم في السودان في ساعات معدودة لتنقلب الى فاشية سوداء ، وثانيها وهم الدور التقدمي المتصاعد — على حد زعمهم — لاحكام البرجوازية العربية وسلطاتها الدكتاتورية [illegible] وثالثها طرح طريق بديلة للطريق الوحيد لوصول الطبقة العاملة وجماهير الشعب الكادحة الى السلطة ، طريق الثورة والحرب الشعبية .

ان حملة النميري ضد الشيوعيين والتقدميين السودانيين [illegible] الحكم السوداني ، فانها تعكس في الوقت ذاته سعة الهجوم الرجعي التحريفي الذي تتعرض له اليوم حركة التحرر العربي وقواها الثورية . فالنميري لم يقدم على دعوته هذه بدون دفع وتمويل من دول حلف الهزيمة الرباعي وبغير تشجيع من الاستعمار العالمي والتحريفية العالمية المعاصرة .

« ان كلمات الحزب الشيوعي العراقي هذه ، [illegible] في شباط ١٩٧١ ، تعبر عن الوضع اليوم ايضا . [illegible] ان الامل بانتصار الماركسية اللينينية وعودة الحركة الثورية السودانية الى ساحة النضال عظيم ، وستعود تلك القوة البارزة التي ينظر اليها شعبنا باعتزاز واكبار . »

شرطا النميري لقبول نتيجة "الاستفتاء"

يحدث احيانا ان تلجأ الديكتاتوريات العسكرية الى اسلوب « الاستفتاء الشعبي » كلما لاحت لها بوادر معارضة تهدد ، الى هذا الحد او ذاك ، تسلطها المطلق . فتستدعي « الشعب » الى املاء البطاقات ويتم فرز الاصوات ، بكل جدية ، وثم تنطلق التسعات زرافات ووحدانا ..

في ذلك كله يبقى امر ثابت وهو أن الديكتاتورية المعنية تقول ، قبل الاستفتاء ، شيئا بالمناسبة : برامج ورقية — احكام اساسية .. واشياء من هذا القبيل ..

لكن من النادر ، كما فعل النميري ، ان تتقلص هذه « الاشياء » الى تهديد الشعب بأن لا قبول بنتائج الاستفتاء الا بشرطين « حميمين » : الحصول على أكثر من ٩٥ بالمئة من الاصوات والاستمرار بلباس الزي العسكري !!

هكذا وسط غرقها في الدماء ايضا لا تتخلف ديكتاتورية النميري عن ممازحة التاريخ !

الطلبة العرب في المانيا الغربية يستنكرون الارهاب الدموي في السودان

وقعت الهيئات الطلابية العربية عريضة استنكار لمواقف السلطة السودانية جاء فيها :

« [illegible] الهيئات الادارية لرابطة الطلبة العرب ، لجمعية الطلبة العراقيين ، لندوة الطلبة العرب السوريين في جامعة ماينس — المانيا الغربية ، [illegible] السودان [illegible] ١٩ تموز [illegible] ١٩٦٩ [illegible] من اعدامات بالجملة بدون محاكمات شرعية وعلنية ، تعتمد القانون نبراسا لها ، لهي دليل اكيد على انزلاق الطغمة الحاكمة العسكرية في السودان الى مواقع الرجعية والتحالف مع الامبريالية .

ان تصفية قادة الحركة الوطنية — الديمقراطية جسديا ، كرئيس اتحاد نقابات العمال السوداني ونائب رئيس اتحاد نقابات العمال العالمي المناضل [illegible]

علاوة على ذلك ، فاننا نرى بان هناك ارتباطا عضويا بين الثورة المضادة في السودان وبين الاحداث الاخيرة التي وقعت في بعض البلدان العربية . فالتصفية الدموية لفصائل حركة المقاومة الفلسطينية في الاردن ، وضرب الانقلاب الوطني الذي حدث في مراكش بطريقة بربرية ، وانحراف الحكومة المصرية بعد وفاة عبد الناصر عن مواقع النضال ضد العدو الصهيوني الى مواقع التخاذل والمناورة مع الولايات المتحدة الاميركية لحل مشكلة الشرق الاوسط على حساب ابناء شعب فلسطين ، وتصريحات القادة الليبيين الشوفينية ، واخيرا وليس اخرا الثورة المضادة في السودان التي لم تنته بعد ، والتي تستهدف ضرب الطلائع الثورية للحركة الديمقراطية الشعبية هناك ... كل هذه الاحداث التي انتهت بتقوية مركز اليمين العربي ، تشير الى تنفيذ مخطط استعماري على نطاق العالم العربي بأسره .

لهذا فنحن نناشد ضمير جميع القوى الوطنية والديمقراطية في أرجاء الوطن العربي للوقوف صفا واحدا وبحزم أمام هذه الموجة من الارهاب التي تشنها القوى الرجعية والفاشستية والعميلة ضد قوى الاشتراكية والتقدم . »

الجبهة الشعبية الديمقراطية ترد على ادعاءات السلطة الأردنية بإطلاق سراح صالح رأفت

صرح ناطق بلسان لجنة الاعلام في الجبهة الشعبية الديمقراطية بما يلي :

« نقلت وكالات الانباء والصحف نبأ ورد في صحيفة « عمان المساء » الاردنية بشان اطلاق سراح المناضل البارز صالح رافت عضو المكتب السياسي للجبهة وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من سجون الرجعية الاردنية .

ان الجبهة الديمقراطية تعلن لجماهير الشعب الفلسطيني والامة العربية وكل القوى التقدمية والديمقراطية في العالم ان النبأ المذكور ليس صحيحا ولا زال القائد الفدائي صالح رافت في سجون المخابرات الاردنية وهو محتجز في الزنزانة رقم ٧ في بناية المخابرات بعمان .

لقد منعت السلطات الاردنية عن الاخ رافت الادوية وزيارة الطبيب رغم انه لا زال يعاني من اصابة في ساقه اليمنى اثر معركة وقعت مع قوات العدو الصهيوني في مدينة جنين بالضفة الغربية في نيسان ١٩٦٨ . والمعروف أنه تمكن مع دوريته المقاتلة من الافلات من حصار القوات الاسرائيلية بعد اصابته حيث أجريت له اكثر من عملية جراحية لساقه في مستشفى الدكتور ملحس في عمان .

ومن المعروف ان الاخ رافت وقع في الاسر بين يدي القوات الملكية بينما كان يقود قوات الثورة الفلسطينية في منطقة جرش في تموز الماضي .

وما فشلت القوات الصهيونية في تحقيقه عام ٦٨ قدمته القوات الملكية الاردنية لاسرائيل في عام ١٩٧١ حيث لا زالت تعتقل الفدائي القائد في سجونها البربرية .

ان الجبهة الديمقراطية تعلن للامة العربية أن الاخ رافت لا زال في سجون الرجعية ، وعلى الرجعية أن تتحمل كاملا مسؤوليتها في عملها الاجرامي اذا كان قد لحق به اي سوء . »

الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول حسن فخر
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير : شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

أزمة الدولار

اجراءات نيكسون المالية

"الفرمان الأميركي"

بعد تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني في ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، اقر مجلس الشيوخ الاميركي الغاء التغطية الذهبية للدولار .

منذ ذلك الحين والدولار عرضة لهزات متواصلة كانت السلطة الاميركية تحيلها على العملات الاوروبية وعلى الاوضاع الاقتصادية العامة (لا سيما اوضاع الطبقة العاملة والاجراء) في البلدان الرأسمالية . ولم تكن قرارات نيكسون ، في ١٥ اب الحالي ، الا « الفرمان الاميركي » — كما يدعوه فيليب سيمنو محرر « لوموند » الاقتصادي — الذي يحسم الازمة مؤقتا لصالح المصالح الاميركية .

ما هي قرارات نيكسون ؟

١ — التعليق المؤقت لتحويل الدولار الى ذهب ، « او الى غيره من وسائل الاحتياط » .

عندما تعجز عملة كالعملة الاميركية ، وهي وسيلة الاحتياط الرئيسية في العلاقات التجارية الرأسمالية ، عن ان تتحمل امكان التحويل غير المحدود ، فهذا يعني أن تغطيتها الذهبية ، او الاحتياطية ، غير كافية مما يؤدي الى تخفيض قيمتها بالقدر الذي يتناسب ، تقريبا ، مع قيمة التغطية . لذلك يسارع نيكسون ، في خطابه ، الى تطمين الاميركيين : « اذا أردتم شراء سيارة اجنبية ، او اذا اردتم ان تقوموا بسياحة في الخارج ، فان شروط السوق قد تؤدي الى تخفيض قوة شراء دولاركم . أما اذا كنتم تشترون سلعا أميركية ، شانكم شان معظم الاميركيين ، فان قيمة الدولار ، غدا لن تختلف عنها اليوم » .

٢ — فرض ١٠ بالمئة ، تعرفة اضافية على البضائع التي تستوردها الولايات المتحدة . « ان نتيجة هذا الاجراء هي زيادة مقدرة البضائع التي يصنعها العاملون الاميركيون على المنافسة ، وذلك بالغاء الامتياز الجائر الذي يتمتع به بعض منافسينا » .

٣ — تجميد الاجور والاسعار ، في الداخل ، خلال تسعين يوما . وطالب نيكسون الشركات بتجميد سعر أسهمها وتوزيع ارباحها . واعلن الرئيس الاميركي أن الادارة لن تراقب هذا التجميد بل ستتركه لتعاون الاميركيين ومبادرتهم .

٤ — اجراءات تشجيع للاستثمارات الجديدة : اعفاء الاستثمارات الجديدة من ١٠ بالمئة من قيمة الالات المستخدمة في الصناعة ، خلال السنة الاولى ، ومن ٥ بالمئة من قيمتها خلال السنة الثانية ، الغاء ضريبة ٧ بالمئة على السيارات الاميركية المباعة مما يخفض ٢٠٠ دولار من قيمتها ، تخفيض الضريبة على المكلفين ، تخفيض التكاليف الاتحادية (المركزية) ٤ر٧ مليارات والاستغناء عن ٥ بالمئة من الموظفين الاتحاديين ، وخفض ١٠ بالمئة من قيمة المعونة الخارجية .

هذه هي الاجراءات التي اعلنها رئيس الولايات المتحدة ، والتي تشكل خطوة اولى نحو تخفيض قيمة الدولار ، بنسبة تقرب من ١٠ بالمئة ، وذلك شرط أن توافق الدول الاوروبية الكبيرة واليابان على رفع قيمة عملاتها بنسب تتراوح بين ٣ و ١٥ بالمئة (حسب رأي بعض الخبراء) .

ما هي النتائج المتوقعة او المفترضة لهذه الاجراءات ؟

يشكل التعليق المؤقت لتحويل الدولار الى ذهب اجراء يقصد منه الحد من تدفق الاحتياط الاميركي من المعدن الى الخارج . بعد أن ألغى مجلس الشيوخ التغطية الذهبية ، عام ١٩٦٨ ، لم تتقيد الولايات المتحدة بأية حدود تمنع تدفق الاموال الاميركية الى الخارج . خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، ولكن بصورة خاصة خلال السنوات العشر المنقضية ، كان عجز ميزان المدفوعات (الميزان الاساسي)(1) مستمرا . وتراوح العجز بين ١٩٦٢ و ١٩٧٠ ، ما بين المليار والملياري دولار . وقد نتج ذلك بصورة اساسية عن مدفوعات الحرب الفيتنامية وعن عملية « استعمار » اقتصادي فعلية لاوروبا الغربية ولانكلترا . شكلت الحرب العدوانية على فيتنام عبئا ثقيلا على كاهل الاقتصاد الاميركي . فبعد التنشيط الاولي لتجارة السلاح وللعمالة ، اخذت المصاريف الطائلة ، تشكل عائقا في وجه توازن المدفوعات الاميركية . أما الرساميل الموظفة في اوروبا الغربية وانكلترا فقد هدفت الى وضع اليد على المؤسسات الصناعية الرئيسية : الصناعات الالكترونية والكيماوية والميكانيكية . بينما كانت ممتلكات الولايات المتحدة من الدولارات الذهبية لا تتجاوز الملايين العشرة (وهي أكبر كمية تملكها دولة في العالم) كانت ممتلكاتها في الخارج لا تقل عن ستة اضعاف احتياطها الذهبي . وهذا يعني ان الامبريالية الاميركية كانت تنمو وتتسع بدون مقابل داخلي من احتياط أو رصيد .

ولما كانت العلاقات التجارية وانتقال رؤوس الاموال ، تتم في سوق عالمية متزايدة الالتحام والتوحيد ، فان نقص الاحتياط الاميركي ، مع تزايد تصدير رؤوس الاموال والمصروفات الحربية ، اخذ يؤثر على العملات الاخرى ، لا سيما الاوروبية الغربية منها . ففي تموز ١٩٤٤ ، وكان العالم الامبريالي ، تحت سيطرة الولايات المتحدة يخرج منتصرا من حرب مع النازية ، عقد اتفاق بريتون — وودز . ونص الاتفاق ، في مادته الرابعة ، على ألا يشتري الاعضاء موقعو الاتفاق ذهبا بسعر يزيد أو ينقص ١ بالمئة عن السعر المحدد المعلن .

من المبين أن هذا الاتفاق قيد العملات الاخرى ، لا سيما وان الدولار خلف الاسترليني عملة احتياط الى جانب الذهب . مما فرض على المصارف غير الاميركية أن تشتري الدولار وان تدفع مقابله من عملتها الوطنية حتى ولو كان مركز الدولار قد اخذ يتزعزع .

وهذا ما حدث مع المارك الالماني . بينما كان الميزان التجاري الاميركي يعرف عجزا متزايدا ، وذلك لاول مرة خلال القرن كله ، كان وضع العملة الالمانية يتوطد نتيجة ميزان مدفوعات ايجابي ، وتراكم احتياط ذهبي ودولارات ضخم . شكل الفارق بين وضعي الدولار والمارك هدفا سهلا للمضاربين الذين يوظفون أموالهم في العملات — والمصارف اللبنانية من اختصاصيي المضاربين — املين أن يؤدي الفرق فيما بينها الى ربح سريع وسهل . فتهافت المضاربون على العملات القوية ، واولها المارك ، يشترون كميات منها مقابل دولارات ، املين أن يرتفع سعرها فيعودون الى بيعها بسعر اكبر من سعر المشترى . ويحققون ارباحا تزداد بقدر ازدياد الفرق بين اسعار العملات . في ٢١ تموز كان الفرق بين سعر المارك الرسمي ، بالنسبة للدولار ، وبين سعره الفعلي قد بلغ ٥ر٥ بالمئة لصالح السعر الفعلي . في ٩ اب الجاري ، ارتفع الفرق الى ٨ بالمئة . هذا رغم أن المارك كان قد عرف ارتفاعا في قيمته ، في ٢٤ تشرين الاول ١٩٦٩ ، بنسبة ٥ر٨ بالمئة . وهذه النسبة تقابل ارباح المضاربين الذين باعوا دولارات واشتروا كميات من المارك أخذت تساوي اكثر من قيمتها . ولكن من يدفع الفرق ؟ الاقتصاد الوطني طبعا . فحسب الاتفاقات المعقودة ، لا بد للبلدان المعنية من شراء الدولار بسعره الرسمي : ٣٥ دولارا للاونصة من الذهب . بينما بلغ السعر الفعلي اكثر من ٤٠ دولارا (قارب الـ ٤٤ في ١٦ اذار ١٩٦٩) . والمصارف المركزية تدفع الفارق من احتياطها ، مما يضطرها لشراء الذهب دفاعا عن الدولار . وقد استمرت الولايات المتحدة تضغط على « حلفائها » الالمان ليرفعوا سعر عملتهم لايقاف تهافت المضاربين عليها ، ولايقاف سيل الدولارات الوافد الى المصارف الالمانية واليابانية والسويسرية والفرنسية والكندية ... دون أن تأخذ بعين الاعتبار الاضرار التي تلحق بهذه البلدان نتيجة رفع قيمة عملتها : رفع اسعار بضائعها ، وبالتالي اضعاف تجارتها [illegible] كل ذلك كي لا تضطر الولايات المتحدة [illegible] تخفيض قيمة دولارها . وبالتالي ارباح اصحاب الاموال ، وكي لا تضطر لاتباع سياسة اقل عدوانية في الهند الصينية . لكن ضغوط المضاربين ، الناتجة عن استمرار تدفق الاموال الاميركية وعجز الميزان التجاري ، وضعت الولايات المتحدة امام كارثة محققة : اما ان تضحي بأولوية الدولار وانتهاكه المستمر لقيمة العملات الوطنية الاوروبية ، وغير الاوروبية ، واما أن يختل كل نظام النقد والتجارة الامبريالي نتيجة جمود اقتصادي فادح خارج الولايات المتحدة وداخلها .

لكن تعليق تحويل الدولار الى ذهب ليس الا الاجراء الوحيد . فالامبريالية الاميركية لا تنوي حماية عملة شركائها ولا تجارتهم . بل بالعكس . فالانتاج الكندي ، وانتاج السوق الاوروبية المشتركة واليابان ، يشكل منافسة حادة للانتاج الاميركي في عقر داره . وهذا هو سبب العجز التجاري . لذلك فرض الاجراء الثاني ضريبة اضافية ١٠ بالمئة على نصف المستوردات الاميركية . لكن النصف المعفى من الضريبة هو الذي يتضمن المواد الاولية او البترول . وهي عناصر اساسية في تحديد سعر السلع الداخلية . أما النصف الاخر فهو الذي يتضمن السيارات والالات على أنواعها . ولما كان الاجراء الرابع قد حرر السيارات الاميركية من ضريبة الـ ٧ بالمئة ، يؤدي ذلك الى توجيه ضربة لصناعة السيارات المنافسة : الصناعة الالمانية والصناعة اليابانية . ولا شك تستفيد هذه الصناعات من انخفاض سعر عملتها الرسمي بالنسبة للدولار . مما يتيح لها قدرة كبيرة على المنافسة اخذت نتائجها تفلح داخل السوق الاميركية .

ويكسب الاجراء الثالث المنتوجات الاميركية قدرة اضافية على المنافسة . فتجميد الاجور والاسعار يؤدي الى تخفيض المنتوجات الاميركية ، وبالتالي الى تثبيت اسعارها . كما انه يؤدي الى القاء تبعة ضريبة الـ ١٠ بالمئة الاضافية على عاتق المستوردين الذين اما أن يحاولوا حمل مصدري البلدان الاخرى على القيام بأعبائها ، واما أن يخفضوا مستورداتهم . مما يفسح المجال امام المنتوجات المحلية ، ويدفع الانتاج المحلي .

وهذا ما رمت اليه الاجراءات الاخيرة . فالاعفاءات الضريبية ، والغاء بعض الضرائب سوف يؤدي الى تشجيع الاستثمار الداخلي . مما يخفف من وطأة بطالة مرهقة تتراوح بين ٥ و ٨ ملايين عامل . حتى لو أدى ذلك الى تراجع في مستوى معيشة العمال الاميركيين .

ان مجمل الاجراءات الاميركية يصب في محاولة التخفيف من حدة التناقض بين الامبريالية الاميركية والامبرياليات القديمة (الاوروبية والاسيوية) ، لكن لصالح الولايات المتحدة . مما حمل البلدان المنافسة الى استنكار الحماية الاميركية للانتاج الاميركي ، حماية سوف تؤدي الى تضرر البلدان المنافسة ، والى انخفاض وتأثر انتاجها ، [illegible] اجور عمالها . لكن ذلك قد يؤدي ايضا الى اتساع الجبهة المعادية للامبريالية الاميركية لتشمل فئات كانت مترددة حتى اليوم في الانضمام الى هذه الجبهة .

---

1 — الميزان التجاري + ميزان الخدمات + حركة رؤوس الاموال .

حركة المقاومة

الجبهة الشعبية الديمقراطية توضح الموقف من "ورقة العمل" المصرية - السعودية

ادلى ناطق بلسان لجنة اعلام الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ، بمايلي :

« اذاعت بعض وكالات الانباء أن الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد وافق على « ورقة العمل » التي قدمتها البعثة المصرية — السعودية والتي تقوم بدور الوساطة بين حركة المقاومة والسلطة الرجعية الاردنية .

ان الجبهة الشعبية الديمقراطية ايمانا منها بالوحدة الوطنية وبالقيادة الجماعية لحركة المقاومة تعلن لجماهير شعبنا أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تجتمع حتى الان لمناقشة اية « ورقة عمل » او اي « مشروع وساطة » . ولا ندري مدى صحة « الموافقة » المنسوبة للاخ ياسر عرفات .

ان اللجنة التنفيذية التي تضم جميع الفصائل الاساسية لحركة المقاومة هي وحدها المسؤولة عن رسم سياسة حركة المقاومة في المرحلة الراهنة ، ولهذا فان كل ما يتعلق بثورة شعبنا وبقضيته الوطنية وعلى كافة المستويات هو ملك للقيادة الجماعية الممثلة باللجنة التنفيذية .

ان اللجنة التنفيذية وبعد اجتماعات دامت ثلاثة ايام في أواخر شهر تموز الماضي والتي حضرها جميع ممثلي فصائل حركة المقاومة قد حددت موقفها من الحكم الاردني بوضوح في مذكرة قدمتها وفود المقاومة الى الدول العربية وعلى رأس بنود المذكرة « ان لا ثقة للمقاومة ولشعبنا بالحكم الرجعي الاردني الذي ذبح شعبنا ويشن حرب ابادة ضده تمهيدا للتلاعب بالقضية الفلسطينية وعقد صلح استسلامي مع العدو الصهيوني . كما حددت مذكرة اللجنة التنفيذية أن العلاقة بين ابناء الشعب الفلسطيني الاردني يجب ان تقوم على قاعدة المساواة الاقليمية بين أبناء الشعب لا على التمييز الاقليمي الرجعي الذي مارسته — ولا زالت — تمارسه السلطة الرجعية قبل عام ٦٧ وبعده تجاه الشعب الفلسطيني . وهذا يفترض الاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية لشعبنا في الاردن وعلى رأسها :

١ — حقه في حمل السلاح باتجاه العدو الصهيوني وبحرية مطلقة .

٢ — حقه في التدريب وحمل السلاح للدفاع عن الشعب والثورة في الضفة الشرقية تجاه حملات الابادة الرجعية الاستعمارية .

٣ — حقه في التعبئة الجماهيرية والتنظيمية حول الثورة .

٤ — وقف الحملات العسكرية البوليسية على الثورة والشعب واطلاق سراح جميع المعتقلين من المناضلين والفدائيين الذين تزدحم بهم سجون السلطة الاردنية ويعانون أبشع نواع التعذيب البربري .

٥ — حق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه واعتبار اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني لمنظمة التحرير هي المسؤولة عن مصير شعبنا وثورته محليا وعربيا ودوليا .

٦ — رفض الدعوات الانفصالية الرجعية التي تقودها العناصر الرجعية الفلسطينية في الضفة الغربية (وهي ذات العناصر التي شكلت اداة النظام الاردني الادارية والقمعية قبل ٦٧ وبعد ٦٧ بقي النظام الاردني يمدها بالمساعدات والاموال السخية لضمان استمرار ولائها له) . هذه الدعوات التي تدعو الى تقرير مصير الضفة الغربية . والثورة الفلسطينية ترفض هذه الاتجاهات الانفصالية الرجعية التي تخدم الامبريالية واسرائيل ، وتدعو الى حماية وتصحيح وحدة الشعب والضفتين على اسس وطنية ديمقراطية تضمن حقوق شعبنا كاملة ، وفي ظل حكم وطني ديمقراطي يصون وحدة الشعب ويشكل قاعدة رئيسية لاستمرار الثورة وتدعيمها .

٧ — ان اللجنة التنفيذية ستحدد موقفها من اية دولة عربية على ضوء موقفها من النظام الرجعي الاردني من جهة ، وموقفها من حقوق شعبنا الوطنية في حمل السلاح ومتابعة كفاحه المسلح حتى تحرير كامل ترابه الوطني .

هذه هي البنود الرئيسية في مذكرة اللجنة التنفيذية ، وعلى ضوئها ستقرر اللجنة التنفيذية الموقف من أية « ورقة عمل » تتقدم بها اية وساطة عربية ، محذرين بذات الوقت من مخططات السعودية الرامية الى تصفية الثورة على مراحل ، كما كشفت تصريحات السقاف بتاريخ ٦—٧ ، ٧—٧—١٩٧١ . »

.. والجبهة الشعبية ترفض "ورقة العمل" وتدعو إلى مقاطعة النظام الأردني

أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بيانا رفضت فيه شروط الوساطة التي تقوم بها البعثة المصرية — السعودية والتي تضمنتها « ورقة العمل » لحل الازمة بين حركة المقاومة والنظام الاردني .

وقد جاء في بيان الجبهة : « اننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ونحن نحدد طبيعة التناقض مع هذا النظام (اي النظام الاردني) ، نرفض كل اشكال الوساطة معه والتي اثبتت تجاربنا المريرة السابقة أنها تاتي في النهاية لصالح النظام المكلف بسحق حركة المقاومة .. » .

واشارت الجبهة في بيانها الى انها لا ترى سبيلا للتعايش مع النظام الاردني ودعت الى قطع جميع العلاقات معه واسقاطه .

واكدت الجبهة في بيانها ايضا انه يتوجب على حركة المقاومة « ان تتخذ قرارها التاريخي بقطع كل علاقاتها بالنظام الرجعي العميل في الاردن الذي يشكل عقبة اساسية في الطريق نحو تحرير فلسطين » .

ومضى بيان الجبهة قائلا : « ان انظمة الهزيمة والاستسلام تخشى حركة الجماهير الثورية ، لذلك نراها تعمل جاهدة لشق حركة المقاومة ، والتحريض على تصفية بعض الفصائل الاساسية بها ، والعمل لاحتوائها تمهيدا لتحويلها الى نظام هزيل عاجز يشارك تلك الانظمة المتخاذلة لقبول الحلول التصفوية والاستسلامية التي قبلت بها انظمة الهزيمة .

اننا في الجبهة الشعبية نصر على أن المقاومة طليعة ثورية لشعبنا المعذب والمشرد منذ ٢٣ عاما ونرفض أن تغيب هذه الصورة عن اذهاننا ، ان تجارب الثورات المنتصرة في العالم تعلمنا أنه في كل عملية انعطاف تاريخية في حياة أية ثورة لا بد من اتخاذ المواقف الثورية الحاسمة مهما كانت قساوتها ونتائجها الاولية السريعة ، الا أن النصر في النهاية يظل دوما للشعوب التي تقاتل في سبيل ارضها وحريتها » .

عمليات عسكرية لجيش التحرير الشعبي (اقليم ظفار)

قام جيش التحرير الشعبي في اقليم ظفار بعمليات عسكرية بين ٣٠—٧ و٦—٨—١٩٧١ بالعمليات العسكرية التالية :

بلاغ عسكري رقم ٢١١ — ٧١

بتاريخ ٣٠—٧—٧١ قامت مجموعة المدفعية التابعة لجيش التحرير الشعبي في الوحدة الغربية بقصف شديد ومباشر على مواقع العدو وتحصيناته من كل الجهات في ثقبيت . وقد تكبد العدو من جراء هذا القصف ، خسائر جسيمة في الارواح والمعدات .

وفي اليوم التالي كررت قوات جيش التحرير الشعبي القصف على نفس مواقع العدو في ثقبيت ، وكان القصف مركزا وشديدا ، استمر ٢٠ دقيقة ، حيث اصيب العدو بالذعر والهلع من جراء ذلك .

ولقد استطاعت قواتنا أن تكبد العدو الخسائر التالية :

١ — الحاق اضرار بالغة في الارواح والمعدات

٢ — اشعال النيران في مخيمات العدو

٣ — اسكات مدفعيته . وعادت قواتنا الى قواعدها سالمة .

بلاغ عسكري رقم ٢١٢ — ٧١

بتاريخ ٢—٨—٧١ قامت مجموعة المدفعية التابعة لجيش التحرير الشعبي في المنطقة الوسطى بقصف مركز وعنيف على القاعدة الجوية البريطانية في صلاله . وقد نتج عن هذا القصف الخسائر التالية :

١ — الحاق اضرار بالغة في الارواح ، وقد اعلن حالة الطوارىء في القاعدة الاستعمارية لجميع الاطباء ، وذلك لمعالجة الجرحى الذين لم يعرف عددهم حتى الان .

٢ — تدمير اربع سيارات عسكرية مع كراج السيارات .

٣ — اشعال النيران في مخازن القاعدة ، وشوهدت سيارات الاطفاء للعدو وهي تحاول اخماد النيران التي استمرت طوال الليل .

بلاغ عسكري رقم ٢١٣ — ٧١

بتاريخ ٢—٨—٧١ قامت مجموعة من طائرات العدو الاستعماري البريطاني بتمشيط المنطقة الواقعة قرب وادي « جردوم » وذلك في تمام الساعة العاشرة صباحا فاشتبكت معها دفاعاتنا الارضية المضادة للطائرات واصيبت احداها ولاذت الاخريات بالفرار .

أما من جانبنا فلم يصب أحد بأذى .

بلاغ عسكري رقم ٢١٤ — ٧١

بتاريخ ٢—٨—٧١ وفي الساعة الخامسة صباحا ، قصفت مدفعيتنا مواقع العدو الاستعماري الذي تسلل الى كدبيت بالمنطقة الغربية ، وكان القصف مركزا وشديدا على العدو مما جعله يهرب من نيران مدفعيتنا الى مركزه في ثقبيت ، بعد أن تكبدت خسائر فادحة في الارواح والمعدات وعادت قواتنا الى قواعدها سالمة .

بلاغ عسكري رقم ٢١٥ — ٧١

بتاريخ ٣—٨—٧١ انفجر لغم ارضي والذي زرعته مجموعة الهندسة التابعة لقوات جيش التحرير الشعبي في سيارة كبيرة نوع بيدفورد ، وكانت محملة بالجنود المرتزقة وفي طريقها الى مركز العاصفة التابع للعدو . فتحطمت السيارة بمن فيها تحطيما كاملا .

بلاغ عسكري رقم ٢١٦ — ٧١

بتاريخ ٦—٨—٧١ تسللت مجموعة من قواتنا الباسلة الى المرتفعات المحيطة بالعدو وفي مدينة طاقة ، ومن مسافات قريبة ، فتحت قواتنا نيران اسلحتها الرشاشة والاوتوماتيكية على مواقع العدو . نتج عن ذلك قتل ٤ جنود للعدو واصيب اخرون بجروح . ورجعت قواتنا الى قواعدها سالمة ، رافعة راية النصر .

بلاغ عسكري رقم ٢١٧ — ٧١

بتاريخ ٦—٨—٧١ تحركت مجموعة من قوات العدو من مركز « بيتين » الى وادي مذهوب بالمنطقة الشرقية ، وكانت قواتنا تراقب هذا التحرك . فنصبت كمائن للعدو ، وما ان اقترب العدو من كمائننا حتى اطلقت عليه قواتنا النار من مختلف اسلحتها الخفيفة والمتوسطة . واستمرت المعركة لمدة ٤٥ دقيقة .

وكانت خسائر العدو في هذه المعركة ما يلي :

١ — قتل وجرح ٢٨ جندي مرتزق وعميل .

٢ — قتل ضابط بريطاني برتبة كبيرة ، كان على رأس القوة .

٣ — تدمير جهاز لاسلكي .

أما من جانبنا فقد استشهد البطل المناضل الرفيق احمد اسلم .

ورجعت قواتنا الى قواعدها رافعة راية العنف الثوري المنظم ، ومعاهدة الرفيق الشهيد احمد اسلم ، بانها على درب النضال لسائرة حتى يتم تحرير بلادنا وشعبنا من كافة أنواع القهر والتخلف والفساد الذي يمارسه الاستعمار البريطاني وعملائه على جماهير شعبنا .

بلاغ عسكري رقم ٢١٨ — ٧١

بتاريخ ٦—٨—٧١ قامت مجموعة المدفعية التابعة لجيش التحرير الشعبي بقصف مدفعي على مركز العدو « ثقبيت » . واستمر القصف لمدة ١٥ دقيقة . تكبد العدو من جراء هذا القصف خسائر جسيمة في الارواح والمعدات . لم تعرف حتى كتابة هذا البلاغ .

شؤون محلية

التعديلات على قانون النقد والتسليف واستحداث بنك الانماء

محاولة حل ازمة الاستثمارات دون مس سيطرة المصارف الأجنبية

كان لمنطق التحدي الذي اتى فيه العهد الحالي أن يفرض عليه ما أن تسلم مقاليد الحكم أن يتصدى لتراكمات من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية اتجهت نحو التأزم العنيف منذ حادثة انترا وهزيمة حزيران .

وقد استطاع هذا العهد بفضل تعفن الاجهزة النقابية العمالية وانتهازية قيادتها اليمينية أن يتوصل الى تسوية للضمان الصحي لم يتوقف ارباب العمل منذ شباط الفائت عن محاولات نهشها واسترجاع قسم كبير من التنازلات التي اضطر لتقديمها . كما تمكن بفضل منتقي المراوغة والدجل في ثياب الحوار والديمقراطية من ازلامه وبفضل اساليب القمع المتنوعة التي استعملها ان يكبح زخم حركة طلابية ومطلبية واسعة واكثر وعيا لمصالحها وان يعزلها ويفشلها . وفرض هيبة السلطة ووطد الامن بدباباته وعسكره في عكار والبقاع وطرابلس وبمشانقه وشرطته في بيروت والمناطق .
ويسر له التراجع العربي وتصاعد المد الرجعي في المنطقة من ضرب المقاومة في الاردن الى انقلاب الاسد ومجيء السادات وصداقتهما مع فيصل في ظل الاتحاد الثلاثي .. انفتاحا عربيا ضروريا لانتعاش حركة البضائع والاموال « اللبنانية » المتجهة نحو الاسواق العربية .
واتسعت في الان نفسه افاق العلاقة مع الاسواق والمؤسسات الاقتصادية العالمية التي توجتها اخيرا الاتفاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي . وجاء الموسم السياحي ومؤتمر المغتربين وما تعلق بهما كحدث اخير في اتجاه الانتصارات التي يمتدح الحكم بها نفسه على انه حققها من اجل رفاهية البلد وازدهاره .
هذه المسائل جميعا تنتظم في سياق واحد يعبر عن وجهة الحكم ورؤيته في حل مشكلات النمو وعوائقها ، هذه الرؤية التي تعتبر ان انتعاش الاسواق التجارية وزيادة قيمة الودائع المصرفية وحركة رؤوس الاموال وكثبت التحركات المطلبية باتجاه انماء متزايد ومتسارع هو الحل الصحيح لازمة النمو الرأسمالي وعلاقاته . هذه الرؤية تشكل تبنيا من الحكم لاعتقاد شعبي بدائي يرى في البحبوحة التي يغرق فيها التجار واصحاب المصارف وكبار الصناعيين خيرا على البلد وحفاظا على مصالح ابنائه . هذا الاعتقاد الذي يغذيه ما يصله من رذاذ هذه البحبوحة من ارتفاع في الدخل وفي مستوى المعيشة .. وتدغدغه ذكريات الاكراميات من الدولارات الفائضة ايام شمعون يتجنب النظر الى العناصر الاخرى المكملة للصورة عن الوضع والمتمثلة في الالاف المتزايدة للعاطلين عن العمل والمهاجرين وفي ارتباط هذا الانماء بتحكم بيوتات المال الاجنبية وخضوعه لاستغلالها ولنتائج ازماتها من ناحية وبكونه انماء مشوها من حيث انه نمو وحيد الجانب يرتكز على قواعد لا يسيطر عليها بحيث يفتقد الى اسس بناء اقتصاد مستقل ومتين من ناحية ثانية . في هذا السياق الذي يندرج في رؤية الحكم للاوضاع الاقتصادية في البلد ودوره فيها اتت التعديلات المقترحة حول قانون النقد والتسليف مؤخرا .
على ماذا تجيب التعديلات المقترحة حول قانون النقد والتسليف؟ هذه التعديلات المقترحة من حيث كونها تمس بنية الاجهزة المصرفية في لبنان وتحدد علاقاتها وانظمة التعامل الذي تقوم به تاتي لتستكمل الاجراءات التي قام بها الحكم على صعيد الوضع الخارجي ونحو الاستفادة منها .

وتاتي اهمية الاقتراحات المقدمة على انها تطال اولا القطاع الاقتصادي الاقوى والمسيطر في البلد . فنسبة الودائع في المصارف تفوق الدخل الوطني بما يقرب من نصفه . وترتبط قطاعات متعددة وواسعة بالقطاع المصرفي مثل التجارة والبناء وبعض الصناعات .. كما انها تحاول أن تجيب على الازمة المصرفية التي تولدت بعد انترا وحزيران وان تجد للمصارف مخرجا من المازق الذي تتردى فيه. هذا المازق تمثل بثلاثة عوارض مرضية يعانيها القطاع المصرفي .

فمن ناحية هناك وفرة فائضة في الودائع القريبة الاجل فيمعظمها تتجاوز قيمتها ٤٤٠٠ مليون ليرة لبنانية . ومن ناحية ثانية ضيق مجالات التوظيفات المالية وانحصارها فيقطاعات اصبحت مشبعة منذ زمن . ومن ناحية ثالثة ندرة التوظيفات المتوسطة والطويلة الامد .

هذه العوارض الثلاثة ، كانت وراء أزمة القطاع المصرفي التي تمثلت في اتجاه المصارف اللبنانية نحو المصارف الاجنبية لتتجنب الخسائر التي يلحقها بها بقاء الودائع التي لديها دون توظيف او في اتجاهها نحو المضاربات العالمية وخضوعها لتقلبات وضع النقد العالمي ونتائجه . في المقابل كان هناك اهمال لقطاعات انتاجية في البلد تتطلب توظيفات متوسطة وبعيدة المدى في الحين الذي اتخمت فيه قطاعات الخدمات المتنوعة ..

هذا الوضع هو الذي دفع الى التعديلات التي اقترحها كل من وزير المال الياس سابا وجمعية مصارف لبنان لقانون النقد والتسليف كما تعكس ذلك تصريحات كبار المسؤولين في اجهزة الدولة والمصارف .

فالوزير مشرفية رئيس مجلس التصميم يرى المشكلة التي يعانيها لبنان في « عدم وجود مصارف تقوم بعمليات تسليف متوسطة وطويلة الاجل من اجل الانماء الصناعي والزراعي ». وينتهي الى اقتراح بنك للانماء تساهم فيه الدولة بمساعدة البنك الدولي .

ويرى جوزيف شادر رئيس لجنة المال النيابية الموضوع من زاوية مخالفة . فالمسالة ليست مسالة مصارف بل مسالة مجالات توظيف « والودائع الاجمالية تبلغ اليوم ٤٤٠٠ مليون ليرة ، ومجالات التوظيف الحالية محدودة » .

اما جوزيف جعجع رئيس جمعية المصارف فيقترح تعديل قانون النقد والتسليف لان لدى المصارف اموالا مجمدة ضخمة يمكن تحويل الفائض من ودائعها (٥ في المئة) — فقط !! — الى تسليفات متوسطة وطويلة الاجل ...»

وجعجع يلتقي بذلك مع محمد عطا الله عضو مجلس التصميم حين يقول الاخير « ان التسليف المتوسط والطويل الاجل في السوق المالي في بيروت نادر برغم وجود ٧٢ مصرفا وارتفاع قيمة الودائع الى ما يزيد على ٤٢٠٠ مليون ليرة ، وان اقدام الدولة على المساهمة في مصرف التسليف لم يحل مشكلة التسليف المتوسط والطويل الاجل » .

هكذا فان ما توحيه هذه التصريحات هو ان التعديلات المقترحة سوف تشكل جوابا على أزمة الوضع المصرفي . فالى اي حد قامت التعديلات بهذه المهمة ؟ وكيف حاولت ان ترد على واقع المصارف الاشكالي ؟

تسهيلات مضبوطة وحفاظ على أوضاع المصارف الاجنبية : تسير اهم التعديلات التي اقترحها وزير المال وتلك التي تقدمت بها جمعية المصارف باتجاهات ثلاثة رئيسية : اتجاه اول يسعى الى تحريك السوق المالية عن طريق تقديم التسهيلات الادارية والمالية للمصارف لتنشط ويرتقي مستوى نموها ووتيرته . اتجاه ثان يحاول ان يضبط ما يمكن ان ينتج من سيئات هذا النشاط فيزيد من رقابة الدولة على المصارف ويشدد على تنظيم سليم لاوضاع هذه المصارف . اتجاه ثالث يكرس هيمنة المصارف الاجنبية على الساحة المصرفية اللبنانية . وسوف نتعرض لاهم نقاط التعديل في هذه الاتجاهات الثلاثة .

— اذا تجاوزنا العموميات التي تاتي بها المادة ٧٠ حول « المحافظة على سلامة اوضاع النظام المصرفي وتعزيز دوره ... الخ » لاحظنا ان المادة ٧٦ التي تنص على تخويل المصرف المركزي بالزام المصارف ان تودع لديه احتياطا ادنى من التزاماتها الناتجة عن ودائعها باستثناء الالتزامات تجاه المصارف لا يتجاوز ٢٥ بالمئة من الودائع تحت الطلب او ١٥ بالمئة من الودائع لاجل معين قد اضاف اليها الوزير تعديلا يخول المصرف المركزي اعتبار « توظيفات المصارف في سندات حكومية او سندات مصدرة بكفالة الحكومة كجزء من الاحتياط » ..

فمن ناحية لم يمس التعديل النص السابق الذي يعتبر التزامات المصارف اتجاه بعضها التزامات معفاة من الاحتياط . ومعروف ان نسبة كبيرة من المصارف تودع قسما كبيرا من أموالها لدى سواها من المصارف . ولكن ليس هنا بيت القصيد انما في امكان اعتبار السندات الحكومية او تلك المكفولة من الحكومة بمثابة اموال احتياط . واذا عرفنا ان الدولة غالبا ما تقوم باصدار سندات من هذا النوع بمبالغ ضخمة وان المصارف تسارع الى شرائها امام انغلاق مجالات التوظيف امامها أدركنا ما يرمي اليه النص من اعفاء بعض المصارف من « الاحتياط الادنى » . يضاف الى هذا الاعفاء منفعة اخرى تحصل عليها المصارف التي تشتري سندات الدولة وهي اعفاء الفوائد التي تحصل عليها نتيجة ذلك من ضريبة الدخل . هكذا تحاول ان تؤمن الدولة جميع الظروف الكفيلة بدفع حركة الاموال المصرفية ، ولهذا سارعت منذ حوالي اسبوعين الى اصدار مرسوم اجاز لوزير المال اصدار سندات خزينة في حدود ١٠٠ مليون ليرة .

ويوسع تعديل المادة ١٠٢ مجال منح القروض بالحساب الجاري ... ويتجاوز تعديل المادة ١٠٨ القيد المفروض على حسم المصرف المركزي للسندات العامة او امتلاكها بجعله « وذلك ضمن الحدود التي تسمح بها مقتضيات الاستقرار النقدي » مكان « لا يمكن ان تتعدى (السندات) مجموع رأسمال هذا المصرف (المركزي) واحتياطه العام » .

ويضيف تعديل المادة ١٠٩ البورصة الى المصارف والمؤسسات المالية التي يتعامل معها وكانه بذلك يسعى الى تحمل نتائج المضاربات على الاسهم التي تقوم بها بعض المصارف .

أما تعديل المادة ١١٠ والذي يبدل الشركات اللبنانية ذات المنفعة العامة او الشركات الوطنية المختلطة التي يمكن للمصرف المركزي أن يسهم فيها ضمن حدود امواله بالنص التالي « يسهم في مؤسسات مالية انمائية في حدود ٥٠ في المئة من امواله الخاصة على أن لا تتجاوز مساهمته في اي مؤسسة ٣٠ في المئة من مجموع رأسمالها . » وواضح من التعديل الاستغناء عن صفة المنفعة العامة وصفة الوطنية للمؤسسات التي يمكن للمصرف أن يسهم فيها .. في هذا الاتجاه وعلى هذا النسق تجري تعديلات وزير المال من اجل تسهيل العمل المصرفي وتغذيته ودفعه .

ولكن المصارف تطالب بالمزيد فهي تطالب بتعديل المادة ١٠٢ ايضا بحيث تقبل « سندات تجارية لا تتجاوز مدة استحقاقها ١٢ شهرا .. » كذلك رهن مطاليب المصارف « التي تستحق خلال سنتين .. » كضمان للقروض بالحساب الجاري ، متجاوزة بذلك التسهيلات التي منحتها اياها تعديلات وزير المال ..

كذلك تعدل جمعية المصارف المادة ١٠٨ التي ذكرنا تعديل وزير المال لها بحيث يمكن أن تصل قيمة حسم السندات العامة او امتلاكها من جانب المصرف المركزي الى « ضعفي مجموع راس مال هذا المصرف واحتياطه العام .. » ..

وتعدل جمعية المصارف المادة ١٦٢ بحيث يصبح الرسم المقطوع على الاموال التي يتداولها المصرف قريبا من المعدم .

هكذا تحاول جمعية المصارف أن تحقق المزيد من التقديمات والمساعدات التي تمنحها اياها الدولة وان تتملص من أي التزامات اخرى بالمقابل . وهذا يتضح اكثر حين تبرز مصالح اصحاب المصارف الخاصة في وجه الضبط الذي يصير فيه الاتجاه الثاني لتعديلات الياس سابا .

— يحاول المصرف المركزي هنا أن يحول دون اي اضطرابات في الوضع المالي للبلد التي يمكن أن تنتج عن تجاوزات لا تخدم سوى مصالح شخصية محصورة بينما يترتب على النتائج السيئة التي تحملها اثار وخيمة تلحق بالقطاع المصرفي كله . وهنا موقف الدولة هو الدفاع عن مصالح الطبقة الاقتصادية المهيمنة ككل وان تعارض ذلك مع مصالح قلة محصورة منها .

لذا عدل وزير المال المادة ٧٩ باتجاه ينص صراحة على امكان المصرف المركزي « ان يعمل ايضا » على التاثير في الاوضاع الائتمانية العامة بتحديد حجم التسليف من انواع معينة او الممنوح لاغراض معينة او لقطاعات معينة ، وبتنظيم شروط هذا التسليف » . ويكون التعديل بذلك يحاول ان يتلافى المشاكل المالية التي تترتب على البيع بالدين ...

البقية على الصفحة — ١٥ —

استقبال إنتخاب جورجينا رزق ملكة جمال الكون

من المرأة - الدمية الى المرأة - السلعة

يشكل انتخاب جورجينا رزق ملكة لجمال الكون تكريسا للظاهرة التي ترافق أكثر الحفلات التي تقيمها الفنادق والمؤسسات المختلفة في لبنان على امتداد المواسم . « فالفتيات اللبنانيات سيتشجعن بعد هذا الاختبار المفرح على خوض مباريات الجمال في لبنان » (١) وسوف تتوق كل واحدة لان تفوز بذلك الحلم الذهبي : ان تتربع على عرش مملكة الجمال . ويتحقق نجاح حفلات الراسمالية اللبنانية وموسم الاصطياف في ربوعها . فالسياح سيتوافدون من الان فصاعدا من اقاصي الارض للتمتع « بالقياسات » اللبنانية (١٧١ ، ٨٩ ، ٦٢ ، ٨٩) والتي نسي المبتهجون في غمرة نشوتهم انها نصف مجرية ! (والدة الملكة هنغارية) .

وتدعو « النهار » الدولة لحماية انتاج هذه البضاعة الثمينة من تاثير الملاقات الهمجية عندنا . تلك الملاقات التي ترتكز على الواسطة والعشائرية . وان ترعى تنظيم حفلات الانتخاب لتمنع تلك التي يجري فيها الانتخاب على نمط يجهل القانون والنظام . على الدولة ان تقلد الدول المتحضرة . وان ترفض اية فتاة « دون المستوى » وتختار تلك التي « تكون بمثابة مرآة لوطنها تبرز منه النواحي العلمية والسياحية وجميع ما فيه من معطيات » (٢) .

ان القاء نظرة قريبة على عملية الانتخاب ودراسة ابعادها الاجتماعية والاقتصادية تقوض الادعاءات التي تطلقها وسائل الاعلام اللبنانية أو غيرها في البلدان الراسمالية . فالانتخاب ليس بعثا لفينوس ملكة الحب والجمال في محاولة تقديس للمرأة . هو عكس ذلك تماما . ان عملية انتخاب ملكات جمال هو تجسيد صارخ للاستغلال والاضطهاد اللذين يمارسهما المجتمع الراسمالي للمرأة ، مغلف بمراسيم جذابة نجحت في اخفاء ذلك الاستغلال وذلك الاضطهاد على عدد من الاعين المبهورة .

كيف يتم الاستغلال ؟

ان الاعلان عن انتخاب ملكة جمال « شيء ما » في حفلة معينة يكاد يكون العامل الاهم في نجاحها . فما على الهيئة المنظمة للحفلة الا أن تدعو الى ذلك في اعلاناتها ، كما يدعو اي ناد ليلي الى استعراض لفرقة راقصة .. مع فارق واحد : « المواد الاولية » في هذه الحالة بلا مقابل . فالعمل الذي تقوم به المشتركات - العرض - هو عمل مجاني لا تنال اجرها منه سوى المرابحة . وهذه تنال هدايا « ثمينة » غالبا ما تقدمها مؤسسة تجارية يكون الاعلان عنها في التلفزيون والصحف . بمثابة دعاية للمؤسسة .

وتبدو عملية الاستغلال أكثر حدة في انتخابات ملكة الجمال على مستوى البلد او على مستوى العالم كله . فالمرشحات في هاتين الحالتين يخضعن لظروف عمل مرهقة . فشروط قبولهن للمباراة يتضمن أصلا حضور الاستقبالات والقيام بدور عارضات الازياء في حفلات خاصة الى ما هنالك من نشاطات تعود بالمال على منظميها دون أن تنال منها المرشحات شيئا . ويتعدى الربح الذي يناله هؤلاء الاموال التي يجنونها من شركات التلفزيون وريع الحفلات ذاتها الى تلك التي تنتج عن المراهنة والدعايات وحقوق « التصرف » بالملكة خلال سنة كاملة (٣) .

وتشكل الفتاة الفائزة بالعرش ، في بلدها ، المثال الذي يطمع لتقليده بقية الفتيات ، تحضهم على ذلك الاعلانات التي تدعوهما لذلك . فالملكة « بموادها الاولية » المشترطة في المرشحات لم تصبح « نتاجا جاهزا » الا بعد خضوعها لعملية تحسين تتناول قطاعات هامة في الانتاج الاستهلاكي : الملابس ، مستحضرات التجميل ، الحلاق النسائي ، المؤسسات الرياضية .. ويكفي أن نتابع الجرائد والصحف بعد انتخاب ملكة جمال الكون لناخذ علما بان جورجينا رزق تلبس « مايوه بلايليه » وانها قامت بالتمارين الرياضية لتحسين مقاساتها عند « شيري لين » وانها سافرت على « اجنحة الارز » الى قدرها الجميل .. الى ما هنالك من عناصر كثيرة ، لن يكل منتجوها من تعدادها، ساهمت في رفعها الى العرش .

وهنا لا بد من الملاحظة أن هذه العناصر هي في أصلها أجنبية ودخيلة على تراث بلدان العالم الثالث ، في هذا المجال . فالانموذج المثالي هو هنا الانموذج الاوروبي والاميركي . ولذا فان الطموح لتحقيق هذا الانموذج يمر بعملية تمويل تتم جزئيا عن طريق مواد تنتجها أو تملك براعتها البلدان الراسمالية . ولكن يبقى أمور أساسية لا يمكن تحقيقها (الطول مثلا) فتكون بمثابة عائق « قدري » يضيف الى قهر المراة (نتيجة للدور الذي يفترض فيها أن تلعبه) في العالم الثالث عنصرا جديدا .

وجه الاضطهاد

تتميز عملية الاضهاد في المجتمع الراسمالي بكونها قادرة على ابتزاز الخدمات من فئات لصالح فئات أخرى دون أن تحرك عند الفئات المضطهدة شعورا بالغبن أو قلة الانصاف . ومباريات الانتخاب هي مثال صاف لاضهاد المراة في المجتمع الراسمالي بهذا المعنى . فالمراة دمية جنسية خلقت لارضاء الرجل بجمالها واناقتها ، ولتلون أيامه بالسعادة .. الخ . ويكفيها التوق لتحقيق ذلك شر العمل الصعب الذي يفرض على الرجل لتامين مستقبله واعالة بيته . ودورها هذا قد رسمه لها المجتمع قبل أن تولد . والقمع الضروري، لجعلها لا تحيد عن ذلك الدور ، يغلف بغلاف الابوة والحماية التي يمارسها عليها الرجل . تلك الحماية التي تفعل فعلها في تعطيل مبادرتها ونموها الفكري والاجتماعي ، مقلصة اياها الى انانية لا يتعدى وعيها وعي الاطفال . (٤)

ثمة وجهان متناقضان لعملية استعباد المراة لحدود معطياتها الجسدية ، يخلق تناقضهما اضطهادا متزايدا للمراة . فللمراة دور اساسي اخر هو انجاب الاولاد . وهو دور تتنافى نتائجه مع متطلبات الدور الاول . فالام تفقد عادة امكانيتها لان تلعب دور الدمية الجنسية وتتناقص اهميتها في هذا المجال مع مر الاعوام لتفقدها احد اهم اسباب وجودها، ويسبب لها قهرا اجتماعيا لا مجال لزحزحته.

وجه الاستغلال السياسي لملكة الجمال :

وتلعب مباريات انتخاب الجمال في الكون والعالم دورا تمويهيا على الصعيد السياسي . فملايين الناس (حوالي ٢٧ مليون في أوروبا في حال انتخاب ملكة جمال العالم و ٢٠٠ مليون في الولايات المتحدة في حال انتخاب ملكة جمال الكون) الذين يشاهدون مباراة الانتخاب انما يشاهدون « عائلة واحدة » من الامم مجتمعة بوئام ، تمارس الواحدة منها مع الاخرى مزاحمة حرة وبالشروط ذاتها . ولا يتوانى مذيع التلفزيون والصحفي عن تذكير الذين لم ينتبهوا لهذه « الحقيقة » . أما العنصرية فهي من اوهام « المخربين » الم تنتخب « ملونة » ملكة لجمال الكون في العام المنصرم ؟ وافريقيا الجنوبية ممثلة بفتاة بيضاء واخرى سوداء مما يموه ، ولو لفترة ، في أذهان المشاهدين عملية الاضطهاد العنصري الاكيد هناك .

ويلاحظ ان الاتجاه الحالي نحو اعطاء اللقب لفتيات من العالم الثالث يطابق فترة اشتداد الصراع ما بين بلدان العالم الثالث والامبريالية فنجد أن « مس » « غرناطة » من جزر الهند الغربية تصبح ملكة جمال العالم (في لندن) . وتصرح عن حسن الضيافة البريطانية فيهدا بذلك سخط مليوني مهاجر يعملون في بريطانيا باجور متدنية . وتسافر ملكة جمال الهند ، خلال تسنمها عرش العالم ، الى فيتنام لترفه عن الجنود الاميركيين الذين حيوها واكرموها « برغم انها ملونة وتلبس ثيابها الغريبة » .

ما هو الدور السياسي الذي سيطلب من جورجينا رزق ان تلعبه ؟ هل تكون أول سفيرة الى اسرائيل فيستقبلها هؤلاء بالترحاب والمحبة لاثبات « ان العداء بين العرب والاسرائيليين هو من صنع الحكام العرب الذين ينفخون صدور شعوبهم بالحقد على اسرائيل ؟ » (٥) اذا ارادت اللجنة التي تنظم المباريات ذلك فلها مطلق الحق ، فجورجينا قد وقعت عقدا معها يتيح لهذه الاخيرة ان « تتصرف » بالملكة خلال سنة كاملة !

ان المراة التي ارتاحت في الماضي للدور الذي اعطاها اياه الرجل والتي قبلت في الماضي ان يتم تقييمها في حدود معطياتها الجسدية قد ثارت ضد هذا الاستعباد . وبرغم تشويه الصحافة البرجوازية لنضالها فقد استطاعت طليعتها ان تعبيء قوى منها وان تدعوها لتحطيم القيود التي كبلتها وحدت من نموها لتنطلق حرة في خوض المعركة الاجتماعية متمثلة بنموذج المراة في البلدان الاشتراكية : في الصين الشعبية وفيتنام وكوبا حيث تخطت المراة طفيليتها وتخوض الان المعركة الوطنية والاجتماعية جنبا الى جنب مع الرجل .

---

١ - مي منسى ملحق النهار الرياضي . الاحد ٨ اب .

٢ - أما كيف تبرز النواحي العلمية من ملكة الجمال فأمر غير واضح . أما شأن النواحي « السياحية » فالابتذال بات لا يعرف حدودا .

٣ - سأل مراسل « الاوريان - لوجور » جورجينا رزق اذا كان يسمح لها بالخروج مع صديق خلال السنة القادمة فأجابته بأن ذلك ممكن فقط اذا كانت اللجنة التي تنظم المباراة على معرفة سابقة به !

٤ - تقول مي منسى : « وجورجينا واعية لمسؤوليتها ... واذا كبر حجم المسؤولية ذاتها لن تسمح بعدم المبالاة . فالقبعة ضرورية في زياراتها وهي اشترت طائفة منها . » وهكذا يتقلص مسؤولية فتاة ما الى شراء القبعات ! النهار - ١٤ آب .

٥ - ليس هذا التصور محض الخيال . ففي عام ٥٦ ، أيام الاعتداء الثلاثي على مصر انتخبت ملكة جمال العالم في لندن فتاة من مصر . هل هذه محض صدفة ؟

قضايا الدواء والسكن

تفاوت مستويات المواجهة تحدد نتائج الصراع

في الاسبوع الماضي طرحت مجددا قضيتان ذات أهمية بالغة من وجهة نظر المستوى المعيشي للطبقة العاملة والفئات الكادحة والمتوسطة في لبنان قضية الدواء وقضية البناء والسكن . وتمثل قضيتا الدواء والسكن نقطة تقاطع صارخ بين فئات راسمالية تحافظ على مواقعها الاحتكارية الراهنة أو تحاول استعادة موقع متدهور وطبقة عاملة ، استطاعت في الفترة الماضية ، برغم وطأة سنوات طويلة من القيادات النقابية والسياسية المتخاذلة ، ان تفرض وجودها في معارك متقطعة كانت كافية برغم تقطعها وتراجعها ، لاثبات بروز عنصر جديد في الساحة اللبنانية .

تناول قرار تخفيض أسعار الدواء الذي اقره وزير الصحة فئات احتكارية نموذجية ذات مواقع راسخة . من جهة هناك المستوردون الكبار الذي يلعبون دور الوسيط بين مصانع الدواء الاوروبية والاميركية والسوق العربية بما فيها السوق اللبنانية . ومن الواضح أن نقطة الثقل في هذه التجارة الوسيطة هي السوق العربية التي تتيح البيع باسعار مرتفعة تنعكس اثارها على المستهلك اللبناني . وذلك يفسر موقف التضامن والتأييد المطلق للمستوردين من جانب شركات الادوية الغربية وحتى الملحقين التجاريين في السفارات الغربية في بيروت كما ورد في بيان المستوردين بذلك يتضح معنى تركيز المستوردين على مسالة « الاقتصاد الحر » الذي يعني تامين المصالح الامبريالية في المنطقة مقابل عمولة « معقولة » .

من جهة اخرى يطال قرار تخفيض أسعار الدواء فئة تجارية أخرى - الصيادلة - تتيح لها شهاداتها المبرر القانوني لفرض احتكار يكرس لها ارباحا طائلة . وتتلاقى ارباح الصيادلة بالطبع مع رغبة المستوردين في عدم احداث فرق واسع بين اسعار الدواء في لبنان والمنطقة العربية .

بالتاكيد فان قرار وزير الصحة يسجل انتصارا جزئيا للطبقة العاملة ، وتكريسا رسميا لبداية بروز دورها الفعال في المجتمع اللبناني . الا أن القرار يبقى مبتورا وعاجزا اذا لم تستطع الطبقة العاملة وحلفاؤها فرض مطلبها الاساسي والمتقدم : تاميم الدواء.

من جهة أخرى ، شكلت قضية الايجارات مجال تراجع صارخ لمصالح الطبقة العاملة في مواجهة تكتل راسمالي واسع يشمل القطاعات الرئيسية ضمن النظام الاقتصادي . فبمواجهة تذمر الجماهير اللبنانية التي تسكن المدن والضواحي من ايجارات تلتهم الحصة الاكبر من دخلها وقفت مصالح مقاولي البناء واصحاب الاملاك وتجار الاراضي الذين اصيبت أرباحهم بضربة شديدة منذ ١٩٦٧ . أكثر من ذلك فان استعادة قطاع البناء لنشاطه يتجاوز تلك الحدود ليطال قطاعات راسمالية اخرى : الصناعة ، التجارة، المصارف ودورها في المضاربات العقارية الخ ..

ان ترابط المصالح الراسمالية على هذا النحو وفر قدرا من الضغط دفع الدولة الى اعلان قانون الايجارات في وقت كانت فيه النقابات تلوح بالاضراب العام . هذا الترابط نفسه كان مفقودا بالنسبة لمعركة الدواء . فخسارة المستوردين وأصحاب الصيدليات لا تمس الفئات الراسمالية الاخرى ، عدا عن أن الراسماليين الاخرين يتحملون جزءا من تكاليف ضمان صحي مضطر الى دفع جزية ارباح لتجار الدواء . لذلك امتنعت الفئات الراسمالية الاخرى عن اتخاذ موقف معارض لقرار الوزير . وعلى العكس ، أصدرت جمعية التجار هذا الاسبوع دراسة « تشكر » فيها الدولة على موقفها من مسالة الايجارات ولاقرارها قانون اعفاء بعض المباني من الرخصة ولاحالتها عدة مشاريع قوانين اخرى الى مجلس النواب .

ان مغزى النضال ضد احتكار الدواء وتجارة السكن ، عدا عن أنه يبرز الدور الطليعي للطبقة العاملة ، فانه يكرر طرح مسالة ملحة برغم عدم جدتها : ضرورة اسقاط القيادات النقابية الحالية كشرط لضغط اكثر تماسكا وصلابة تقوم به الطبقة العاملة دفاعا عن مصالحها ، ولانتقال الطبقة العاملة الى موقع اجتماعي بات واضحا انها أصبحت تمتلك بعضا من شروطه الفعلية .



الصرف الكيفي في النسيج

مصالح أصحاب العمل أولاً

برزت منذ مدة ظاهرة جديدة في علاقة أصحاب العمل مع العمال في قطاع النسيج . فأصحاب العمل في قطاع النسيج يطلبون من الحكومة عدة مطالب :

- فهم يرغبون في اعادة توزيع منح التصدير ، ليصيبهم من اعادة التوزيع هذه حصة اكبر .
- وهم يطلبون ايضا منح تشجيعية لصناعاتهم .
- وهم يطلبون ايضا حماية جمركية لبضائعهم في وجه منافسة النسيج السوري .

لتحقيق مطالبهم هذه يلجأ ارباب العمل الى طرد العمال من عملهم وقطع باب رزقهم. بهذا يرد أرباب العمل على الدولة :

ففي مصانع العسيلي بلغ حوالي ٢٠٠ عامل بالصرف . وهدد عريضة بطرد كل عماله .

نستنتج أن أرباب العمل يستعملون رزق العمال وسيلة للضغط على الدولة .

واجهت نقابة النسيج هذا الوضع بمقابلة المسؤولين وحثهم على التدخل تارة ، وطورا بالتهديد باللجوء الى الاضراب . طبعا دون أن يعني هذا التهديد تعبئة العمال ليتمكنوا فعلا من منع أرباب العمل من استعمالهم كورقة ضغط على الدولة .

هذه ناحية من موضوع الصرف الكيفي .

اما الناحية الاخرى ، والاخذة ايضا بالتكرر، فهي تجديد ارباب العمل لالاتهم . فهذه الالات تلغي اقساما من العمل الذي كان يقوم به العمال . هذا ما يحدث حاليا في مصنع العسيلي . اذ أن رب العمل قد اشترى مؤخرا الات ذات تقنية عالية . مما يعني حلول الالة مكان عمل بعض العمال . في هذه الحالة يطرد رب العمل هؤلاء العمال ، مستفيدا من المادة خمسين من قانون العمل اللبناني ، التي تسمح له صرف العمال ساعة يشاء .

ان نقابة النسيج ومن ورائها الاتحاد العمالي العام يواجهان هذه المرة تحديا جديا. ومن الواضح أنهما لم يعدا العدة له . هذا ما يطرح من جديد وبحدة هذه المرة التركيب الحالي لهيكل النقابات .

يظهر هذه المرة ، ان العمال قد قرروا اخذ المبادرة على عاتقهم ، كما حدث في مصانع عريضة للنسيج . اذ أن بعض طلائعهم قد طرحت موضوع احتلال المصانع ، وعدم مغادرتها الا اذا أعيدوا جميعا الى العمل . والموقف هذا مطروح على كل عمال النسيج للبت والاخذ به . ان العمال لن يسمحوا لارباب العمل من استعمال صرفهم من العمل، كوسيلة ضغط على الدولة . علما أن أجهزة قمع الدولة هذه جاهزة أبدا للتدخل ضد أي تحرك عمالي جدي . لا شك أن الاخذ بالمبادرة من قبل جميع عمال النسيج هو الكفيل بكسر مفعول الصرف الكيفي .

هل يتحول معهد العلوم التطبيقية إلى معهد نهاري ملحق بكلية العلوم ؟

أعلنت ادارة معهد العلوم التطبيقية نتائج الامتحانات في الاسبوع الماضي . لم يتقدم لهذه الامتحانات سوى مئة مرشح من أصل ٩٥٠ طالب - عامل انتسبوا لهذا المعهد بمطلع هذا العام .

ينتسب المرشحون للامتحانات الى فئتين : فئة الرياضيات أ وهم الحائزون على البكالوريا القسم الثاني او ما يعادلها ، غالبية هؤلاء من حملة البكالوريا الفنية القسم الثاني (خريجو مهنيات) . اما التحضيرية فهم العمال - الطلاب الذين لا يحملون شهادة البكالوريا القسم الثاني . اما غاية الانتساب الى المعهد فهي الترقي في العمل .

لم يتجاوز عدد الناجحين في الامتحان ٤٠ مرشحا من الفئتين . غالبية الفائزين هم من فئة الرياضيات أ .

الملفت للنظر هو عدد الذين اجروا امتحاناتهم . اذ من أصل ٩٥٠ لم يتقدم للامتحان سوى مئة . هناك سببين رئيسيين لذلك كانت «الحرية» قد ناقشت وطرحت مشكلتهما في أعداد سابقة من هذا العام . السبب الاول هو البرامج . اذ تطبق في هذا المعهد برامج كلية العلوم بحذافيرها . اي مواد محض نظرية (رياضيات - علوم) . هذه البرامج ، اذا كانت توافق طالب متفرغ كليا للدراسة ، فهي تتطلب وقتا كبيرا للتحضير لا تسمح به أوضاع العمال الذين يعملون ٨ ساعات يوميا .

والسبب الثاني هو طول مدة الدراسة . هذه المدة هي ٨ سنوات على الاقل للطالب العادي في الرياضيات أ ، وما يزيد عن ١٠ سنوات للطالب في التحضيرية . الاغرب من ذلك ، ان من ينهي هذه المدة بنجاح فليس من الضروري ان يحصل على شهادة الهندسة ، الا اذا تمكن من اختراع يزيد انتاجية الة يعمل عليها .

لذلك فالاربعون فائزا سيتابعون الدراسة ثماني سنوات اخرى ، ربما تمكن أحدهم من اجتياز ثماني امتحانات في ثماني سنوات اخرى .

هنالك حلان لهذه المشكلة في نظر الادارة : الاول أن يتابع معهد العلوم التطبيقية سيرته ليخرج جيش خبراء الصناعة : على حسب قول مديره . والثاني أن يتحول الى معهد نهاري مرفق بكلية العلوم .

والحل الاخير هذا ربما تكون ادارة كلية العلوم تدرسه في هذه الايام .

بعد «مهرجانات» الذكرى الأولى للعهد

الدّولة تهيئ لانتخابات نيابيّة يفوز فيها ممثلو الأقطاع السياسي والبورجوازية الأحتكاريّة

يتركز اهتمام العهد الان ، بعد انقضاء السنة الاولى من ولايته وما رافقها من احتفالات فضفاضة شارك فيها بنشاط جميع فصائل النظام وأوساطه الانتهازية الباحثة عن المغانم والمنافع السريعة ، على تهيئة الظروف الملائمة لاجراء انتخابات تأتي بمجلس نواب جديد تكون أغلبيته الساحقة من الانصار المضموني الولاء الذين يشكلون قاعدة سياسية للحكم خلال السنوات الاربع المقبلة .

وكان واضحا أن هذه الاحتفالات التي خططت لها أجهزة الدولة وقدمت لها كل أسباب الاهتمام والرعاية ، كانت جزءا مهما من المساعي الرامية الى تركيز دعائم العهد السياسية ولوضع معركة الانتخابات النيابية المقبلة في هذا الإطار . فمن المفهوم انه عشية كل انتخابات نيابية يتجه اهتمام مرشحي فصائل النظام المتصارعة فيما بينها الى السعي للفوز بتأييد ودعم القوة الفعلية المؤثرة والممثلة برئاسة الدولة . فمثل هذا الدعم يشكل بنظر هؤلاء ، البعيدين عن مواقع الجماهير الشعبية وامالها ، ضمانة للنجاح . ولهذا رأينا جميع القوى والزعامات السياسية التقليدية ، وكذلك أولئك الانتهازيين والوصوليين الذين يعتمدون على ثرواتهم التي جمعوها عن طريق استغلال الجماهير في الوطن أو المهاجر أو على مؤهلات علمية والتظاهر بالتقدمية والمطالبة اللفظية باصلاح الحكم وتحديث الدولة ، يسعون بمختلف الوسائل لتامين مكان لهم في اللوائح الانتخابية المشمولة بالدعم الرسمي . وفي هذا الضوء اقبلوا جميعا على الاشتراك الحماسي في تظاهرات التأييد للعهد بمناسبة « ذكرى الجلوس » الاولى وهو أمر يشيع بالطبع الغبطة والزهو في نفس رئيس الدولة الذي يسره أن يكون قبلة جميع هذه القوى السياسية رغم ما بينها من تنافس وتناقضات ، ولا يضير العهد أن يعلم أن قسما كبيرا من هذه المظاهر مبني على النفاق والانتهازية ، ذلك أن هذه الصفات تعتبر من المقومات الاساسية للطبقة البورجوازية المستغلة لجهد الجماهير الكادحة .

فاعضاء مجلس النواب الـ ٤٩ الذين حجبوا أصواتهم عن سليمان فرنجية في ١٧ اب ١٩٧٠ سارع أكثرهم الى الاشادة بالعهد الجديد .. وحتى رئيس المجلس السابق صبري حمادة الذي حاول أبطال نتيجة الانتخاب عن طريق عدم اعلان فوزه واللجوء الى اعادة الانتخاب أعلن للصحفيين بهذه المناسبة بان « لبنان كان موفقا في اختيار رئيسه » .

معظم المؤسسات الاقتصادية ، ولا سيما تلك العاملة في قطاع الخدمات والسياحة ، استخدمت مناسبة الاحتفالات في « ذكرى الجلوس » الاولى كعنصر أساسي في اعلاناتها في الصحافة والتلفزيون . مثلا ، نقابة اصحاب الفنادق في لبنان نشرت اعلانا يتضمن عبارات الثناء والتمجيد للعهد يحمل توقيع رئيسها النائب الحالي حبيب كيروز .. ومقهى نبع مارسركيس في اهدن اعلن احتفاء بهذه الذكرى عن احياء « ليلة طرب وخمر حتى الفجر » . وجو حمود المغترب العائد بالملايين الذي تزوج المطربة صباح وطلقها وتسلطت عليه بذلك الاضواء مصمم بعناد على « خدمة المصلحة العامة » عن طريق ترشيح نفسه للانتخابات . وهو لهذا السبب لم يترك الفرصة تفوته فنشر اعلانا ضخما بأحرف كبيرة يتضمن تهنئة الرئيس وتاكيدا لعزمه على خوض معركة الانتخابات النيابية ..

اما الحزب الشيوعي اللبناني الذي تحمست الكتائب للمطالبة بسحب الرخصة منه بمناسبة الحملة الدموية المسعورة التي شنها الحكم السوداني ضد الشيوعية والشيوعيين فقد توجه وفد من أركانه يضم جورج حاوي وكريم مروة وأحمد المير الى اهدن لتهنئة رئيس الجمهورية بعيده . وانها لبادرة ذات مغزى تظهر حرص الحزب على العمل ضمن نطاق الشرعية بموجب الترخيص الذي منحه اياه النظام ، وتنفي أية أوهام قد تساور الحكام عن استمرار تمسكه بالنظرية الثورية لتبديل المجتمع رغم كونه لا يزال يحمل اسم الشيوعية .. فهو اصلاحي ينادي بتحسين الاوضاع بالوسائل الديمقراطية ، وبهذه الروح سيخوض الانتخابات المقبلة مواصلا بذلك خطه « الكفاحي » في الطريق السلمي لبناء الاشتراكية ..

ان العهد ينصرف الان ، بعد ما نجح في استقطاب معظم اجنحة النظام حوله ، الى الاهتمام باعداد اللوائح الانتخابية وتوزيع انصاره ومن ترسو عليهم قرعة التحالفات الانتخابية عليها . وسواء جرت الانتخابات في موعدها بنيسان القادم أم حل المجلس قبل ذلك واجريت الانتخابات هذا الخريف ، فان الدولة وضعت نفسها منذ الان وسط معترك الانتخابات التي لن تخلو من التعقيدات نظرا لاشتداد المنافسة بين فصائل النظام ولاستحالة التوفيق فيما بينها .

وبالطبع فان العهد سيحرص على الاعلان دائما بانه لن يتدخل في الشؤون الانتخابية وتشكيل اللوائح ، وبانه سيتخذ موقفا محايدا من جميع المرشحين . ولكن مثل هذا القول لن يقنع الفرقاء بصوابه . والكل يعلم بان الدولة تستطيع بوسائلها وامكاناتها الكبيرة أن تؤثر على نتيجة الانتخابات لمصلحتها .. هكذا كانت الحال خلال العهود السابقة وهكذا ستبقى . وعلى هذا الاساس يمكن الافتراض بان اللوحة الراهنة للاوضاع حيث تتسابق القوى السياسية والزعامات التقليدية والاوساط الانتهازية والوصولية من الشباب المثقف الطامح الى المشاركة في لعبة الحكم ضمن معطيات النظام وشروطه ، لا بد أن تطرأ عليها تغييرات كثيرة في اخر المطاف أي عندما تقرر المواقف النهائية وتعطى كلمة السر لدعم هذا المرشح ومحاربة ذاك .

والواضح الان انه بالاضافة الى زعامات الاقطاع السياسي وبعض الاحزاب التقليدية التي تشكل دعائم اساسية للعهد فان الرعاية الرسمية للمرشحين ستشمل كذلك عددا من اقطاب الطبقة البورجوازية المقربين بينهم مستوردون وتجار وأصحاب مصارف وصناعيون كبار سلطت عليهم الاضواء منذ بداية هذا العهد .

وفضلا عن ذلك فان الانتخابات ستجري على اساس قانون الانتخابات الطبقي الحالي الذي يضمن حصر المعركة في الواقع بين المتنافسين من أهل النظام نفسه ويحول دون نجاح أي ممثل حقيقي للطبقة العاملة وللقوى التقدمية واليسارية .

هذا وتجري احاديث كثيرة في كواليس الطبقة الحاكمة حول عزم الدولة غداة الانتخابات المقبلة ، حيث يكون قد تم انتخاب مجلس نيابي مطواع ، على البدء في تنفيذ مخطط موجه ضد القوى اليسارية والتقدمية وضد فصائل حركة المقاومة الفلسطينية في لبنان .

ومن المفيد الاشارة في هذا المجال الى أن سلسلة التراجعات المشينة التي انزلقت اليها الأنظمة العربية ، ولا سيما تلك المصنفة « تقدمية » ، أمام اسرائيل والامبريالية وكذلك الضربات القاصمة التي وجهها الحكم الاردني العميل الى حركة المقاومة بحيث نجح في استئصال وجودها الفعلي في أراضيه بالتواطؤ مع الانظمة العربية الاخرى وتشجيعها .. كل ذلك كان في مصلحة نظام الحكم اللبناني المعادي بطبيعة تكوينه للحركة الوطنية التقدمية وللمقاومة الفلسطينية بوصفها — رغم أخطائها الكثيرة وقصور قادتها وعجزهم عن تحمل أعباء المهمة المناطة بهم — ظاهرة تحد للانظمة العربية المفلسة الزاحفة أمام الحلول الاستسلامية .

فالضربات التي نزلت بحركة المقاومة في الاردن ومذابح الحكم السوداني ضد الشيوعيين كل ذلك استقبل بالترحاب من قبل حكام لبنان . ذلك أن نتائج هذه الممارسات المعادية للديمقراطية ولحركة المقاومة في بعض البلدان العربية لا بد أن تنعكس بصورة سلبية على أوضاع الحركة الوطنية التقدمية وفصائل حركة المقاومة في لبنان . ويجدر التذكير في هذا المجال بان النظام اللبناني كان أول من قام بتجربة عملية من أجل ضرب حركة المقاومة في اراضيه وقمع الحركة الوطنية التقدمية المساندة لها . ولكن الظروف الذاتية لحركة المقاومة نفسها وكذلك الظروف العربية التي كانت قائمة انذاك لم تسمح باستمرار تنفيذ هذا المخطط . وكان أن قامت الانظمة العربية فيما بعد ، وخصوصا النظام الاردني بما كان النظام اللبناني يعتزم القيام به ، وبذلك استطاع الحكم اللبناني ان يدخر طاقته وجهده في هذا المضمار الى مرحلة قادمة كما يتوقع المراقبون .

ومن جهة اخرى ساعد استمرار التراجع العربي أمام اسرائيل والامبريالية على تحقيق نوع من الاستقرار في لبنان وتحسن نسبي في أوضاعه الاقتصادية . فجو الاستسلام امام العدو السائد في البلاد العربية المجاورة لاسرائيل فسح المجال أمام الفئات الراسمالية من السكان في هذه البلدان والتي تؤيد بطبيعتها كل حل استسلامي للقضية الفلسطينية ، لكي تاتي لقضاء فصل الصيف في لبنان ، كما جاءت في الوقت نفسه اعداد غير قليلة من المغتربين للاشتراك في مؤتمر ما يسمى بـ « جامعة المغتربين في العالم » . كل ذلك خلق نوعا من « الازدهار » الاقتصادي الظاهري والمحدود الاثر الذي تتغنى به الدولة اللبنانية وأجهزة اعلامها صباح مساء محاولة تصويره بانه من « نجاحات » العهد الجديد خلال عام من لايته .

في الحقيقة أن نظام الحكم اللبناني المرتكز بصورة اساسية الى قطاع الخدمات يفيد كثيرا من مجمل الموقف العربي الاستسلامي وهو يرى من مصلحته ان يستمر التراجع العربي لان ذلك يساعد على تبرير أي موقف معاد للقوى التقدمية ولحركة المقاومة الفلسطينية ، وهو الامر الذي بدانا نلمس ملامح كثيرة له من مجمل اتجاهات الدولة ومخططاتها .

ولكن القوى الوطنية والتقدمية الداعية لابعاد المخططات الموضوعة ولطبيعة المرحلة الراهنة لن تقف مكتوفة الايدي امام الهجمة الرجعية التي بدأت في الاردن والسودان ، والتي تنتظر تهيئة الظروف الملائمة للظهور في لبنان . فكل ما يجري في هذه المنطقة من نشاطات وتطورات معادية لحركة المقاومة الفلسطينية ولنضال القوى التقدمية والوطنية في كل بلد عربي هو حلقات في سلسلة واحدة مترابطة ليست بعيدة عن أهداف الامبريالية والصهيونية .

بقلم

حسن فخر

وثائق

تقرير الشهيد عبد الخالق محجوب الى المؤتمر التداولي لكادر الحزب الشيوعي ١٩٧٠

ان الطبقة العاملة ترفع شعار « زيادة الانتاج » في قطاع الدولة عندما يطرح النظام طريقاً للتطور يتفق ومصالحها

هذه هي الحلقة الاخيرة من التقرير الذي رفعه الشهيد عبد الخالق محجوب الى المؤتمر التداولي لكادر الحزب الشيوعي السوداني ١٩٧٠ . وبهذه الحلقة يكون التقرير قد بلغ خمس حلقات ابتداء من العدد رقم ٥٧٧ حتى العدد رقم ٥٨١ .

يشمل العمل الدعائي استقلال الشيوعية والطبقة العاملة ، يشمل واجب الحزب الشيوعي في نشر الماركسية اللينينية لتحرير الطبقة العاملة المتزايدة القوة خلال مرحلة الثورة الديمقراطية من نفوذ الطبقات والتكوينات الرجعية والبرجوازية ، من الاوهام الفكرية للبرجوازية الصغيرة ، وجعلها طبقة قادرة على حسم الثورة الديمقراطية وقيادة المجتمع صوب الثورة الاشتراكية .

ان للطبقة العاملة السودانية رصيدا يساعدنا في هذه المهمة ، اذ لها تنظيماتها الطبقية المستقلة ولها حزبها السياسي الذي قاد عملية تنظيم تلك الطبقة . المهم هنا ولمصلحة انجاز الثورة الديمقراطية ولمستقبل الحركة الثورية في بلادنا ان يتصدى الحزب الشيوعي للنضال الفكري من اجل نشر الوعي الشيوعي بين هذه الطبقة ومن اجل تنمية احساسها بمسؤولياتها الثورية ..

ان فترة الانتقال تهيىء ظروفا افضل لنشر الافكار الشيوعية بين الطبقة العاملة والجماهير الكادحة والتفريط في هذه المهمة ، واخضاع الصراع الفكري ضد الافكار الاشتراكية غير العلمية (غير الشيوعية) للمصالحة او للمواتاة السياسية لا يعني في واقع الامر تفريطا في مستقبل الطبقة العاملة السودانية فحسب بل تفريطا ايضا في مصالحها القريبة واعني انجاز الثورة الديمقراطية الشاملة .

« على الاممية الشيوعية ان تدخل في تحالف مؤقت مع الديمقراطية البرجوازية في المستعمرات والبلدان المتخلفة ، ولكن عليها الا تذوب فيها ، عليها في كل الاحوال ان تتمسك باستقلال حركة البروليتاريا حتى وان كانت تلك الحركة في اقل اشكالها الجنينية . » — (مشروع قرار حول المشكلة القومية ومشكلة المستعمرات — ف.ا. لينين) .

● على النطاق الجماهيري تطرح افكار اشتراكية غير علمية يؤدي انتشارها بين جماهير الطبقة العاملة الى تغبيش الوعي الطبقي والى غمر الجماهير بأفكار غير علمية . ونلاحظ اننا لا نتخذ موقفا مبدئيا ومثابرا في طرح الماركسية اللينينية في نقد تلك الافكار .

● في نطاق الحزب الشيوعي ارى ان مستوى الايديولوجية الشيوعية يرتفع بالتحديد في الصراع ضد افكار البرجوازية الصغيرة ومناهجها وتتهيأ الان ظروف افضل لاستقبال هذا الواجب العظيم المشرق المستقبل بدخول اقسام جديدة من البرجوازية الصغيرة للعمل السياسي ، دخولها للسلطة واحتمال نهوض بين اقسام جديدة من جماهير البرجوازية الصغيرة في القرى للنشاط السياسي المستقل .

« اذا اردنا أن نؤسس العمل المشترك بين طبقات مختلفة على أسس سليمة ، واذا اردنا أن نضمن النجاح الحقيقي والدائم لهذا العمل المشترك ، وجب علينا ان نكون واضحين تجاه النقاط التي تلتقي فيها مصالح هذه الطبقات وتلك التي فيها تفترق . ان اي وهم او خلط في المفاهيم في هذا الصدد وتشويه الموضوع بعبارات لا معنى لها ، سيعود حتما باكثر الاثار ضررا وينسف فرص النجاح » . — (حول مفهوم الديمقراطية لدى كل من العمال والفلاحين — ف.ا. لينين) .

ونتيجة لخصائص فترة الانتقال في بلادنا فان المهمة الاخرى للحزب الشيوعي هي قيامه بطريقة مثابرة بتنظيم الجماهير في سبيل تنفيذ برنامج الثورة الديمقراطية وتوحيد نشاطها حتى تستطيع حسم هذه الفترة لصالح الثورة الاشتراكية .

بين هذه الجماهير تحتل الطبقة العاملة وجماهير المزارعين في القطاعين الحيواني والزراعي مركز القلب ، ونحوهما يجب ان تتجه قوى حزبنا كمنظم فالتحالف بين هذه القوى كان ، وما زال ، الضمان الاول لنجاح الثورة الديمقراطية وللانتقال لمواجهة مهام الثورة الاشتراكية .

« وفي داخل هذه الجبهة (الجبهة الوطنية الديمقراطية — الكاتب —) يشكل الاساس وحجر الزاوية التحالف الوثيق بين جماهير العمال والمزارعين . » (دستور الحزب الشيوعي — ص ٦٤) .

فاذا كان هذا هو جوهر تكتيكاتنا في فترة الانتقال فان على الحزب الشيوعي ان يناضل بثبات ضد كل المعوقات التي تحول دون انهاض اغلبية الكادحين من المزارعين وادخالهم ميدان النشاط السياسي والاجتماعي . وهذه المعوقات الموضوعية تتخذ في بلادنا :

١ — صور الانتاج وطاقاته بين التكوينات السابقة للراسمالية .

٢ — المؤسسات والتشريعات المختلفة التي تحجب الديمقراطية عن تلك الجماهير .

٣ — كل ما من شانه خنق الصراع الطبقي او تقييد تقدم الوعي بين هذه الجماهير الكادحة وباقترابها وفق اقتناعها الحر بوجهة نظر الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي وبتحالفها مع هذه القوى .

ان نمو الوعي الاجتماعي لدى جماهير الكادحين من المزارعين لا يتم باصدار القوانين او التشريعات من فوق ، اي من السلطة ، ولكنه يتم باستنهاض نشاط هذه الجماهير وتمتعها باقصى درجات الديمقراطية في العلاقات الاجتماعية والعمل السياسي . وبهذا وحده توضع الشروط الملائمة لتحالف المزارعين والعمال . ان نهوض جماهير المزارعين واشتراكها النشط في صياغة الحياة في بلادنا هو لب الثورة الديمقراطية ، وكل تحالف نقيمه لا بد أن نرعى فيه خدمة هذا الهدف وان هذا التحالف يفيد في اتجاهه ولا يقيدنا .

« ومغزى هذا التبديل يتلخص في انه يتوجب علينا بوصفنا شيوعيين ان نؤيد — ولن نؤيد — الحركات التحررية البرجوازية في المستعمرات الا في الحالات التي تكون فيها الحركات ثورية حقا وفي الحالات التي لا يعوقنا فيه ممثلو هذه الحركات في تربية وتنظيم جماهير الفلاحين والجماهير الغفيرة المستغلة تربية ثورية وتنظيما ثوريا . » — (المؤتمر الثاني للاممية الثالثة — ف.ا. لينين) ...

ان كثيرا من فرق الديمقراطيين الثوريين في المنطقة العربية والممثلين للبرجوازية الصغيرة الخارجة من المدن لم يصلوا بعد الى هذا المستوى الديمقراطي الثوري في استنهاض جماهير الكادحين وتفجير قدراتهم بصورة عميقة ، وحتى بين اقسام منهم طرحت قضايا الاصلاح الزراعي الموجه ضد الاقطاع وعلاقاته ونفذت هذا ، لم تستنهض جماهير الكادحين من المزارعين ، لم تفجر الصراع الطبقي بارادة الجماهير الحرة . لقد صدرت قوانين الاصلاح الزراعي من السلطة — من فوق — وما جاءت نتيجة لصراع طبقي حاد بين جماهير المزارعين . لقد لقيت الثورة الزراعية بين اقسام منهم اصلاحا في حدود العلاقات الراسمالية البرجوازية وهذا ما يشكل العبء الذي جمد خطى الثورة في معظم تلك البلدان .

الحزب الشيوعي والحركة الثورية في بلادنا مواجهان باستنهاض جماهير الكادحين واستنهاضهم وفقا لاستنتاجات المؤتمر الرابع . بين ايدينا معالم خطنا التنظيمي في قطاعي الزراعة القديمة والحديثة والحواجز التي كانت تقيمها القوى الرجعية في وجه دخولنا كمنظمين لهذه الجماهير ضعفت . وما علينا الا أن نتجه بحزم لتطبيق خطنا التنظيمي بين هذه الجماهير ، وتوفير الامكانيات الذاتية للحزب الشيوعي والتنظيمات الديمقراطية الاخرى للنهوض بهذه المهمة التاريخية التي لا تدانيها مهمة .

وتنظيم الطبقة العاملة لا تنقصنا حوله الافكار ، فلنا استنتاجات في المؤتمر وتجارب عملية حول الاشكال التنظيمية المختلفة لهذه الطبقة من نقابات واندية وتعليم العمال والجمعيات التعاونية ... الخ . الظروف مواتية الان لتصدي الحزب الشيوعي لهذه الجماهير في اوسع نطاق ، وفي منظمات متعددة وتقوية هذه المنظمات علينا أن نرعى التالي :

اولا : اذا كنا نتحدث عن ان الحزب الشيوعي هو حزب الطبقة العاملة ونقر هذا ايديولوجيا فان فترة الانتقال الراهنة ومستقبل حركتنا الثورية تعتمد على تحقيق هذا الحديث عمليا اي أن يصبح الحزب في روابطه العضوية وفي ايديولوجيته حزبا حقيقيا للطبقة العاملة . اننا ما زلنا بعيدين عن هذا الوضع وعلاقتنا ضعيفة بين عشرات من المؤسسات الصناعية وفي مؤسسات اخرى لا وجود للحزب الشيوعي . كما ان قضية تربية كادر عمالي شيوعي ورعايته وتصعيده الى مستوى القيادات المختلفة لا يخطط له بوعي وبارادة قوية للتنفيذ .

ثانيا : الحزب الشيوعي تتضاعف روابطه بالطبقة العاملة وينهضها للنضال كطبقة خلال العمل اليومي للدفاع عن مصالحها — عن مستوى معيشتها لا في العمل السياسي وحده . ان هذه القاعدة لا يغير منها تحول السلطة من يد القوى الرجعية الى فئات البرجوازية الصغيرة الديمقراطية ، ولا يغير منها نهوض المجتمع الاشتركي وحكم الطبقة العاملة كما سبق ذكر ذلك . سيظل النضال من اجل تحسين مستوى معيشة الطبقة العاملة من اقوى الروابط بين الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي .

ثالثا : التصدي لمهمة الحزب الشيوعي في رفع مستوى الوعي الطبقي لجماهير العمال ونشر افكار الماركسية بينهم وتحرير صفوفهم من نفوذ الافكار الغريبة . وقد سبق ذكر هذا .

رابعا : ان نساعد الطبقة العاملة عمليا بواسطة تنظيماتها النقابية وعن طريق حزبها السياسي في تنظيم جماهير الكادحين من المزارعين وخاصة العمال الزراعيين . وهذه المهمة لا تتم تلقائيا بل بالوعي وبالعمل المخطط وبتحول الطبقة العاملة الى منظمة لهذه الجماهير .

ان الوقوف في مقدمة حركة الشعب يعني ايضا في ظروفنا الراهنة تصدي الطبقة العاملة للبناء الاقتصادي ولتنفيذ اول خطواته في الخطة الخمسية المقبلة . يتطلب هذا بالطبع ان تكون الخطة في اتجاه التطور غير الراسمالي — ان تساعد في تطور قطاع الدولة وان تطرح بطريقة ديمقراطية تشترك فيها الجماهير وترفع من مستوى حماسها . فانجاح مشاريع الدولة ورفع الانتاجية في قطاعها الاقتصادي بمبادرات الجماهير العمالية بشكل واجبا هاما لطبقتنا

سعي الحزب الشيوعي لتطوير الحركة الديمقراطية في الجنوب توصلاً إلى صيغة حزب الجنوب الديمقراطي

ان شعار « زيادة الانتاج » الذي ظلت تطرحه العناصر اليمينية في حركة النقابات فيما قبل دفعا للتطور الراسمالي ومعارضة للنضال الدائم المستمر لتحسين مستوى معيشة العمال، وتحويلا للطبيعة الطبقية للنقابات بوصفها اداة للصراع الطبقي ، شعار رفض من جانبنا على حق . ان الطبقة العاملة ترفع شعار زيادة الانتاج في قطاع الدولة عندما يطرح النظام السياسي طريقا للتطور العام يتفق ومصالح الطبقة العاملة — طريق التطور غير الرأسمالي الهادف للدخول في مرحلة الثورة الاشتراكية . والطبقة العاملة ترفع شعار زيادة الانتاج في هذه الظروف بين قطاع الدولة لانها صاحبة مصلحة في تطوير هذا القطاع — جنين النظام الاشتراكي ، واقناع اوسع الاوساط الشعبية عمليا بانه افيد لمجموع التطور الاقتصادي من القطاع الرأسمالي ، ولانها تمهد بهذا تدريبا وقدرة على ادارة البلاد باسرها في ظل المجتمع الاشتراكي . ان رفع شعار زيادة الانتاج لا يعني بالطبع قبولا لانحدار مستوى معيشة الجماهير العاملة ولا يعني تخليا من قبل منظمات العمال الطبقية في قطاع الدولة عن مهامها في تحسين ذلك المستوى . ان المكتسبات المختلفة التي تحرزها الطبقة العاملة في ميدان مداخيلها الحقيقية وشروط عملها هي المواقع المتقدمة التي تناضل من فوقها هذه الطبقة من أجل الانجاز الشامل للثورة الديمقراطية ، هي التي ترفع الحماس بين الطبقة العاملة باسرها لا بين الاقسام المتقدمة منها وحسب ، في النضال ضد اي ردة رجعية في البلاد . والاثارة وحدها حول حماية السلطة في هذه الظروف لا تحقق نصرا ملموسا وثابتا.

لسنا الان بصدد المناقشة التفصيلية لدورنا كمنظمين للجماهير الثورية الاخرى من شباب وطلاب ونساء ، وجماهير ثورية في القطاع التقليدي للاقتصاد ، وفي الجنوب .. الخ . لقد وصلنا في المؤتمر الرابع لاستنتاجات سليمة في هذه القضية لم نطبقها ولقد جاء اوان تطبيقها. ما نحن بصدده هو وضع دور الحزب الشيوعي كمنظم في اطاره النظري السليم ، كجزء هام من تاكتيكاتنا في هذه الظروف . فكمنظمين نستطيع ان نرفع مستوى نشاط الجماهير الى اعلى قممه وهذا يعني تحويل التغيير الذي جرى في السلطة في الخامس والعشرين من مايو الى ثورة شعبية عميقة . التنظيم ولا شيء سواه هو الذي يجمع الجيش السياسي للثورة السودانية ، التنظيم ولا شيء سواه هو الذي يرفع من قدرات الجماهير لسد الطريق أمام الثورة المضادة . التنظيم ولا شيء سواه هو الذي يساعد الجماهير في العمل المستقل وفي التحرر من نفوذ القوى الرجعية والبرجوازية .

يحتل الجنوب مركزا مقدما في نشاط الحزب الشيوعي كمنظم . ولقد ظللنا سنوات كما هو معلوم نسعى لتطوير الحركة الديمقراطية في الجنوب وجربنا اشكالا عدة من تنظيمها حتى توصلنا الى صيغة حزب الجنوب الديمقراطي. ان اعلان الحل السلمي الديمقراطي طريقا لتطور الجنوب ، وتحول برنامج الحزب الشيوعي الى سياسة للدولة امور حتمت علينا العمل المباشر بين الجماهير بالادوات التي تمتلكها . علينا في هذه الفترة ان نركز جهودنا التنظيمية في العمل بين منظمات العمال والشباب والنساء والجمعيات التعاونية ولجان السلام الخ وتقديم كافة المساعدات لتقويتها وتوسيع قواعدها في الجنوب . وتجربتنا منذ الخامس والعشرين من مايو توضح انه من الممكن ان تتحول هذه التنظيمات — رغم الضعف الذاتي للقوى الديمقراطية في الجنوب — الى أدوات مقبولة للعمل الشعبي وناجحة أيضا .

● في غياب التكوينات السياسية التي تعمل للنهوض الوطني الديمقراطي في جنوب البلاد وفي وقت لم تنضج فيه الظروف لوجود حزب ديمقراطي بالجنوب ، فان مسؤولية هذا العمل تقع على عاتق الحزب الشيوعي .

● علينا اذن ان نجمع جيوب حزبنا المتناثرة هناك ، وان نعمل للاستفادة من كافة الامكانيات لوجود شيوعيين في هذه المنطقة — وتقديم المساعدات اللازمة لهم . (راجع كتيب المكتب السياسي عن الجنوب) .

واذا كانت تاكتيكاتنا في هذه الظروف تقع في ميداني الدعاية والتنظيم فيجب اقناع كل حزبنا وكل القوى الديمقراطية والتقدمية بذلك، فما كان بالامس اضرابات ومظاهرات واعتصامات تكتيكا للعمل اصبح يتغير لان الظروف قد تغيرت .

واذا كان تغيير السلطة عن طريق انقلاب ولما تنضج بعد ظروف الازمة الثورية في بلادنا، يؤثر على تاكتيكاتنا ، فهو أيضا يؤثر على الظروف التي نعمل فيها لتنمية قدرات حزبنا ولتطوير حياته الداخلية .

اولا : هناك المشاكل الخاصة بتنمية استراتيجية الحزب وبمواجهة مشاكل العمل القيادي ، فيه وهذه المشاكل مطروحة للمناقشة العامة في دورتي اللجنة المركزية في يونيو عام ١٩٦٨ وفي شهر مارس عام١٩٦٩. ولا ارى طريقا للتغلب على هذه المشاكل الا بالمناقشة التي تجمع تجارب حزبنا في هذه القضايا ، الا ان تقود اللجنة المركزية بحزم عملية استكمال استراتيجية الحزب الا بوضع اسس سليمة لتقييم كادر الحزب ودراسته ثم عقد المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي .

ثانيا : أن نرعى بدرجة عالية مستوى الانضباط الحزبي ، وفي رأيي ان هذه القضية ليست كما ينظر اليها بعض الرفاق مجرد اجراءات شكلية فما كانت قواعد الحزب ولائحته اجراءات شكلية في يوم من الايام . لا بد ان ننظر لهذه القضية بطريقة اعمق في الظروف الراهنة التي تخرج فيها اقسام من فئات البرجوازية الصغيرة للعمل السياسي المستقل وهي تشترك في أكثر من نقطة مع برنامج الحزب الشيوعي للثورة الديمقراطية ، في ظروف يشترك فيها الشيوعيون في السلطة . ان قبول الشيوعيين للعمل في المؤسسات المختلفة كممثلين للحزب الشيوعي بوصفهم شيوعيين من غير الالتزام برأي الحزب وبلا مراعاة للوائحه، وبمواجهة الحزب بالامر الواقع بحجة : نحن نحمي الثورة من هذه المواقع فلماذا الاصرار على أخذ رأي الحزب مقدما ؟ — يؤدي هذا فعلا الى فقدان الحزب الشيوعي لاستقلاله ، انه تعبير عن موقف ايديولوجي مغاير للشيوعية . لقد بدت هذه الظاهرة بعد الخامس والعشرين من مايو ونحن نتخذ خط النضال الثابت لتحرير رفاقنا من هذه الايديولوجية الخاطئة ولحمايتهم من الانتقال من صفوف الطبقة العاملة وكيانها المستقل ، ولكن علينا في نفس الوقت ان نكون حازمين امام العناصر التي ترفض هذه المساعدة وان نطهر صفوف حزبنا منهم .

« وقد تضطرنا الظروف للاشتراك في مؤسسات غير حزبية خاصة في مرحلة الثورة الديمقراطية التي تلعب فيها البروليتاريا دورا بارزا . مثل هذه المشاركة قد تكون ضرورية لنشر الدعوة للاشتراكية وسط الجماهير الديمقراطية غير الواعية ، وقد يكون ذلك لمصلحة النضال المشترك للاشتراكيين والديمقراطيين الثوريين ضد الثورة المضادة . ففي الحالة الاولى تصبح هذه المشاركة اداة لقبول افكارنا ، اما في الحالة الثانية فهي تمثل ميثاق نضال لاحراز اهداف ثورية محددة . وفي كلا الحالين أيضا فان المساهمة في المؤسسات غير الحزبية لا تكون مقبولة الا اذا روعي الاستقلال التام لحزب العمال والا اذا كان الحزب ككل يسيطر على اعضائه المنتدبين ويوجههم في التحالفات والمجالس غير الحزبية » .

(المجلد العاشر —
ف.ا. لينين)

في هذه القضية علينا أن نلاحظ أيضا ان وجود الحزب الشيوعي وفعاليته يبدو مشكلة امام السلطة الراهنة كما أن اقساما منها تصر على جذب الشيوعيين كافراد للعمل في بعض المؤسسات الرسمية من غير أن يعلم الحزب الشيوعي في هذا الامر شيئا . في رايي ان هذا يعبر عن صراع ايديولوجي يستهدف استيعاب عناصر من الشيوعيين في الاتجاه الفكري الديمقراطي الثوري ونقلهم من مواقع الماركسية . في يد تلك الاقسام التي لا ترى التعاون مع الطبقة العاملة والحزب الشيوعي كقوة مستقلة يمكن أن تستغل هذه العناصر من اجل تشويه الماركسية ، من اجل تفتيت الحزب الشيوعي وحله عمليا .

في هذا المضمار علينا ان نعي جيدا تجارب الديمقراطيين الثوريين في المنطقة العربية وخاصة ما جرى في الجمهورية العربية المتحدة وليس هذا امرا مستغربا على من يدرك الصراع الطبقي وتعقيداته خلال فترة الانتقال ، على من يقر الاختلافات الايديولوجية بين الشيوعية والديمقراطية الثورية (البرجوازية الصغيرة) والتناقضات التي تحدث في هذه الفترة .

علينا أن نرعى أيضا في مستوى التحالف في الحكم ووظائف الدولة ما يلي : الكتلة الشيوعية تستهدف دفع البلاد في طريق انجاز الثورة الديمقراطية وهي تتوسل باشتراكها في الحكم الى وضع حركة الجماهير في مواقع متقدمة تناضل من فوقها من أجل انجاز مهام هذه الفترة . ان نظرية التمسك بمواقع السلطة دون العمل على تحويل هذه المواقع الى ادوات لرفع الوعي بين الجماهير واستنهاض نشاطها والتقدم بمشروعات مدروسة تستهدف انجاز الثورة الديمقراطية في بلادنا ، نظرية خاطئة . نحن نتمسك بالاشتراك في الحكم بقدر ما يتيح ذلك من فرص حقيقية للنضال في هذا الاتجاه .

علينا ان نرعى في اشتراك الشيوعيين في المناصب المختلفة طبيعة الفترة التي نعمل فيها وطبيعة التحالفات . نحن في فترة الثورة الديمقراطية وهذا يعني أن هناك قوى ديمقراطية تقدمية صاحبة مصلحة في انجاز هذه الثورة . لقد أقام الشيوعيون تحالفات قوية عبر صراع طويل مع العناصر الديمقراطية الثورية في مجالات مختلفة ، ولهذا فاي استئثار بالمناصب الرسمية من قبل الشيوعيين خاطىء ومضر . وقد برز هذا بين أوساط من المثقفين الشيوعيين وهناك من العناصر الديمقراطية من ينتقد هذا هذا التصرف الخاطىء — علينا أن نتعاون مع العناصر الديمقراطية التي خبرناها وثبتت على مواقعها — نتعاون معها في هذا الميدان وفي ميادين العمل الشعبي ايضا وان نفتح لهم الابواب للعمل الرسمي المثمر .

هذه في رايي القضايا الايديولوجية المهامة المرتبطة بتكتيكاتنا في هذه الظروف . وسيكون هذا الاجتماع ناجحا اذا :

١ — اعلن بصراحة مصلحة الحركة الثورية في وحدة الحزب الشيوعي وصد كل الهجمات الهادفة الى تفتيته .

٢ — اذا توحد حول حد ادنى من التاكتيكات وهو ما طرح في هذا التقرير في هذا الشان حتى نستطيع مواصلة نضالنا العملي ونتوجه الى تحمل مسؤولياتنا الثقيلة بين الجماهير ..



« اقتصاد سورية الحديث » في نظر كتاب التحريفية السوفياتية

لماذا يعجز كاتب سوفياتي عن رؤية أزمة الرأسمالية في سوريا ؟

صدر في العام الماضي عن « دار البعث للصحافة والنشر والتوزيع » كتاب بعنوان « اقتصاد سورية الحديثة » لاحد الاقتصاديين السوفيات ف. ب. فيكتوروف (اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي). لا يستحق الكتاب — وهو في اساس مضمونه عبارة عن عرض اقتصادي للتطورات الاقتصادية التي شهدتها سوريا بعد استقلالها السياسي — تعليقا خاصا لولا انه لم يصدر عن أيديولوجية تحريفية حكمت مواضيع التحليل والاستنتاج في الكتاب وهي ادعاء أن ثمة طريقا «غير راسمالي» تسير فيه التحولات الاقتصادية الحديثة في سوريا .

لن نتعرض في هذه المساهمة النقدية للاسس البنيوية التي قام عليها التنظير السوفياتي لحركات التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة ، بل ما تستهدفه هذه المحاولة هو الجواب على سؤال يرتبط بمنهجية التحليل لدى المؤلف . كيف يتم الربط بين المقدمات والنتائج في سياق العرض ؟ او بعبارة أخرى ما هي العناصر الرئيسية التي يسقطها المؤلف من التحليل الماركسي لكي تستقيم « الصورة » بين ما يقدم من معلومات عن الواقع وبين ما تفرضه الايديولوجية من نتائج ؟

١ — أزمة الراسمالية في سوريا :

النقطة المحورية التي يسقطها المؤلف من مجمل كتابه هي تعيين أزمة الطريق الراسمالي في بلد متخلف كسوريا يحمل في بناه الاقتصادية والاجتماعية ارثا استعماريا واقطاعيا ثقيلا ارسى قواعد من التخلف والتبعية أضحت بدورها تشكل عائقا في طريق الانماء الرأسمالي . لذلك ، اذ هو يسقط هذه النقطة من تحليله ، يحاول أن يرسي منذ البدء مقياسا يقيس به « وطنية » أية سياسة اقتصادية : هذا المقياس هو مدى توطد القطاع الحكومي وتوسعه : « من الخطأ اعتبار تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية قد ساعد كثيرا المصالح الطبقية الضيقة للبرجوازية في سوريا .. لقد ارتبط تزايد نفوذ الدولة على العمليات الاقتصادية بتوطيد استقلال البلاد الاقتصادي واتباع خط معاد للامبريالية في السياسة الدولية » (ص ٣٦) . هذا المقياس يطبقه المؤلف على كل مراحل التاريخ السوري بعد الاستقلال : فالبرجوازية السورية « وطنية » في الخمسينات لانها عن طريق تدخل الدولة اقرت تاميم عدد من الشركات الاجنبية (تاميم شركات الترمواي — الكهرباء — الخطوط الحديدية — الحد من صلاحيات المصارف الاجنبية ...) ص ٤٤ .

وهو اذ لا يتطرق الى أزمة الرأسمالية السورية عام ٥٨ التي آلت الى قيام الوحدة المصرية — السورية وقوانين التاميم عام ٦١، يعتبر تخلي البرجوازية السورية عن سياسة التاميم تخليا عن القيام بمهام توطيد الاستقلال الوطني ويرى بالمقابل أن اتساع حركة التاميم من قبل « فئات اجتماعية متحدرة من طبقات متوسطة ومتحالفة مع المثقفين الثوريين » بداية مرحلة وطنية جديدة تتميز بقيام « تحالف ديمقراطي مضاد للبرجوازية » ومعاد للامبريالية والاقطاع « يقود البلاد في طريق التقدم الاجتماعي والديمقراطية » .

يتضح من الصفحات الاولى محاولة المؤلف تطبيق الترسيمات المبسطة السوفياتية على التاريخ السوري : أولا ترسيمة ستالينية يفسر بها دور البرجوازية « الوطنية » السورية ، ثم ترسيمة خروشوفية يفسر بها بروز فئات جديدة من الطبقات المتوسطة معادية للبرجوازية . وفي كلا الحالتين يبدو واضحا تحوير الوقائع وفق أسلوب لا يملك من منهجية تحليل الصراع الطبقي سوى لفظيته :

فالواقع أن البرجوازية السورية كانت عام ٥٨ قد وصلت الى افلاس نهائي فهي من جهة عاجزة عن الاستمرار بمهام الانماء الرأسمالي ولو عن طريق تدخل الدولة ، وهي من جهة اخرى مواجهة بحركة وطنية شعبية نفذت من تناقضات أزمة الرأسمالية نفسها (البطالة ، وطأة الاستغلال ، تردي أوضاع الفئات البرجوازية الصغيرة . الخ ..) ومن زخم التيار الوطني الذي اجتاح المنطقة العربية بعد قيام دولة اسرائيل واتضاح علاقة الطبقات المسيطرة بهزيمة فلسطين عام ٤٨ — وفي سياق تاميم السويس وحرب الـ ٥٦ . ان ازمة الطبقة الحاكمة كانت قد وصلت الى أوجها عام ٥٨ بعد ان مرت بدءا من عام ٤٩ بعدد من أشكال الحكم : (بدءا بالدكتاتورية العسكرية : الحناوي ، حسني الزعيم ، الشيشكلي ، وانتهاء بالصيغة البرلمانية) . لكن هذه الصيغة الاخيرة التي كان قد استقر عليها حكم البرجوازيه حتى الان لم تكن قادرة على ضبط تناقضات الطبقة المسيطرة ولا على قمع الحركة الوطنية المتصاعدة . وكان الصعود السياسي في هذا الوقت لممثلي فئات برجوازية صغيرة (وجود البعثيين في البرلمان والحكومة) يعبر عن منحى معين لحل هذه الازمة : استلام هذه الفئات للسلطة السياسية ودفع البرجوازية السورية للقيام بمهام التنمية الرأسمالية . هذا المنحى كان يتطابق في أساسه مع السياسة التي كان يسير عليها حكام مصر آنذاك . لذلك مع اعلان الوحدة عام ٥٨ كانت هذه السياسة تاخذ مجراها في سوريا . وما تأسيس المصرف الصناعي عام ٥٩ «والمؤسسة الاقتصادية عام ١٩٦٠» الا اجراءان يؤكدان على طبيعة المهام البرجوازية التي اضطلعت بها سلطة الدولة في كل من مصر وسوريا يومذاك .

هذه الوقائع التي لا مجال هنا للتفصيل فيها ، لا تثير لدى المؤلف اي تساؤل حول طبيعة هذه المهام والدور الطبقي لسلطة الدولة . وذلك رغم اشارته لقول لوزير الاقتصاد (القيسوني) أيام الوحدة يشرح فيه مهمة « المؤسسة الاقتصادية » : « ان مهمة المؤسسة الاقتصادية ليست تصفية القطاع الخاص ، بل على العكس ان مهمتها توسيع ميدان نشاط رأس المال » (ص ٤٤) .

لكن هذا الفصل بين المهام البرجوازية للسلطة وبين جهاز السلطة نفسه كجهاز حيادي يأخذ طابعا أكثر نفورا في الكتاب عندما يتطرق المؤلف لحركة التاميم الواسعة والمخططين الخمسيين ابتداء من عام ٦١ .

لماذا بدأ التاميم يطال رس المال الخاص ؟ ليس في جعبة المؤلف الا قوالبه الايديولوجية التحريفية ، اللفظية « وضع القوى السياسية» « درجة احتدام الصراع الطبقي » « نهج السياسة الخارجية للحكومة » « علاقتها قبل كل شيء بالنظام الاشتراكي العالمي وبالاتحاد السوفياتي » .. كلها عوامل تدل — هكذا وبلا أي تحديد — على « انتهاء البرجوازية الوطنية » و « بدء مرحلة ديمقراطية وطنية » قواها : « فئات متوسطة ومثقفون ثوريون » ! (ص ٤٥) .

هذه الفئات الاخيرة يؤكد لنا المؤلف بصورة قاطعة انها « أقرب الى مصالح الجماهير الكادحة » أما لماذا هي « اقرب » ؟ فلانها — ببساطة — اضطلعت بمهمة « تطوير القطاع الحكومي على حساب راس المال الخاص » . لذلك نرى المؤلف يسهب في كتابه في عرض مراسيم التاميم التي صدرت بين عوام ٦١ — ٦٦ معتبرا اياها « بداية مرحلة جديدة في التطور الاقتصادي للبلاد يمكن أن يخلق في ظل الظروف المناسبة الشروط الاولية الضرورية لدفع سوريا في طريق الاشتراكية (ص ٧٠) .

لكن « الظروف المناسبة » و « الشروط الاولية الضرورية » ليست في المنظار السوفياتي غير عوامل اقتصادية وتقنية بحتة لا دخل لها بمجمل علاقات الانتاج السائدة : تقسيم العمل ، علاقة المنتجين بوسائل الانتاج ، العمالة ، سلطة الدولة والمصالح الطبقية التي تمثلها .. كلها امور لا تطرح اية نتائج لدى المؤلف . فاستبعاد نتائجها عن الطرح شرط ضروري لنعت « البرامج الحكومية للتنمية الاقتصادية » باوصاف شتى : «وطنية» « هامة » ، « ايجابية » تسير «في طريق غير رأسمالي » .. الخ .. فبرنامج السبع سنوات مثلا الذي وضعته الدولة عام ١٩٥٥ والذي يلخص نوايا وأوهام البرجوازية السورية في «بناء فروع البناء التحتي» للاقتصاد السوري تحت تاثير توصيات بعثة البنك الدولي للاعمار والتنمية ، أي في اطار اطلالة الاستعمار الجديد على المنطقة ، هذا البرنامج نفسه يكتفي المؤلف لتحديد أسباب عدم تنفيذه بذكر عدد من العوائق التقنية : الافتقار الى الادارة الاحصائية الجيدة ، النقص في الخبرة الاقتصادية ، اضطراب الحياة السياسية في الواقع السوري ... لكنه لا ينسى هنا اللفظية الماركسية فيؤكد دون اي تحديد : « والاهم من ذلك أن العوائق كانت وليدة التكوين الاجتماعي الاقتصادي ذاته » (ص ٨٠) .

ما هي معالم هذا التكوين ؟ لا اشارة !

هذا التاكيد اللفظي على « التكوين الاجتماعي » يريد المؤلف أن يطل منه على استنتاج يحكمه المقياس الذي أرساه في الصفحات الاولى من الكتاب : فاذا كانت

حين يصبح «تدخل الدولة» هو مقياس الحكم على هويّة النظام الوطنية والطبقية

الحكومة السورية قد عولت في البدء على راس المال الاجنبي والخاص في التنمية الاقتصادية ولم تتحمس البرجوازية السورية الى المشاركة في هذه التنمية تحت اشراف الدولة ، فان المؤلف يسمح لنفسه أن يستنتج امكانية « منطقية » لتخطي « العوائق » : « توطد تدخل الدولة في العمليات الاقتصادية »: هكذا تصبح مسالة تخطي التخلف مسالة ارقام ، وخطط ، وتاميم واجهزة دولة .. في اطار هذا المنطق ينتقل المؤلف للحديث عن الخطتين الخمسيتين : الخطة الاولى (١٩٦٠ — ١٩٦٥) ، والخطة الثانية ١٩٦٥ — ١٩٧٠ .

بعد أن يقدم جردة لاهداف الخطة الاولى (ص ٨٣—٨٤) ومصادر تمويلها (٣ر٢٣ / من القروض والتسهيلات الاجنبية ، والباقي عن طريق توفيره من خلال تعبئة المصادر الداخلية وتحقيق الايجابية في ميزان المدفوعات) يعرض الاسباب التي ادت الى الفشل في تحقيق مهمات الخطة (الميزانية الانمائية نفذت بمقدار ٧ر٥٤٪ فقط) ، فاذا هي هذه المرة فضلا عن جانب النقص في الخبرة والتخطيط : ضيق القاعدة الاقتصادية ، عدم كفاية الموارد الداخلية ، صعوبة تعبئتها ، الافتقار الى السياسة الاقتصادية الدقيقة والمستمرة لدى الحكومات السورية المتعاقبة ، الدسائس العدوانية للامبريالية مما كان يدفع الى الانفاق العسكري (اعتمادات الدفاع تراوحت بين ٥٥٪ — ٦٠٪ من نفقات ميزانية الدولة ، عدم التوافق بين اتجاه الاستثمارات الخاصة والمخططات الحكومية المقررة ، اتجاه رؤوس الاموال الخاصة الى الفروع الاقتصادية والمشروعات الفردية التي تعود على البرجوازية باكبر الارباح (البناء مثلا) هروب رؤوس الاموال الخاصة من سوريا الى مصارف لبنان وسويسرا والدول الاخرى (١) . واخيرا عدم التزام الدول الاجنبية بالقروض التي تعهدت بها (٢) (ص : ٨٨ — ٩٤) .

هذه الاسباب لا شك في صحتها ، لكنها في منظار المؤلف لا دلالة سياسية طبقية لها . انها تفعل فعلها خارج البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتخلفة . انها تؤدي الى « نواقص » في «محاولات التخطيط الحكومي الاول للتنمية الاقتصادية » . لذلك فهي تبقى في نظره « خطوط كبيرة نحو تحولات اجتماعية اقتصادية جوهرية مقبلة ، يجب ان ننظر اليها على انها ظاهرة ايجابية في الحياة الاقتصادية لسوريا » (ص ٩٤) .

هذا التاكيد على « الظاهرة الايجابية » وهو همزة الانتقال الى الحديث عن الخطة الخمسية الثانية : فالخطة الثانية وضعت وبوشر العمل فيها ضمن « شروط » و « ظروف » مختلفة :

— توطد القطاع الحكومي عبر تاميمات ٦٥ — ٦٦ .

— علاقة خارجية مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية .

— انخفاض في دور راس المال الخاص .

— اعتماد التخطيط وسيلة اساسية للاسراع بالتنمية الاقتصادية .

هذه العوامل التي يعرضها المؤلف في شتى فصول الكتاب تبدو وكانها « الشروط » المناسبة التي تدرأ « نواقص » الخطة الاولى . كيف ذلك ؟

بسبب اجراءات التاميم المتلاحقة وبسبب الاستثمارات الحكومية في الصناعة ، كان قد انتقل الى يد الدولة في بداية عام ١٩٦٧ جميع المؤسسات الصناعية الكبيرة والمتوسطة في البلاد التي تصل رؤوس اموالها الى ٤٤٠ مليون ليرة (يبلغ انتاج الصناعات المؤممة حوالي ٨٠٪ من الانتاج الصناعي للبلاد) . كذلك اممت المصارف التجارية واحتكرت الدولة استيراد عدد من البضائع الصناعية والمعاجات الاستهلاكية واشرفت مباشرة على عمليات التصدير والاستيراد (هيئة سيميكس) ، كذلك تابعت تحطيم رؤوس الاموال الاجنبية: تاميم النفط والثروات الطبيعية الاخرى (ص ٦٦ — ٦٧ — ٦٨ — ٦٩) .

النتيجة هي ان « اصبح القطاع الحكومي هو القطاع الغالب في اقتصاد البلاد » وابعد بذلك رأس المال الخاص وهو الذي كان يعيق محاولات التنمية عن مركز الهيمنة .

اما « الشرط الخارجي » فهو قد توفر ايضا : اذا كان تراكم رؤوس الاموال في البلاد وهو (حوالي ١٥٪) غير كاف لتامين معدلات عالية في النمو الاقتصادي (ص ٢٥٠) ولما كانت المساعدات الاجنبية من الدول الغربية شكلت عائقا في وجه هذا النمو فان مساعدة الاتحاد السوفياتي « المنزهة والمودية» كفيلة بحل هذه المعضلة : « فالموقف الدولي الراهن الذي يتميز بتصاعد نفوذ النظام الاشتراكي العالمي يلائم حل المهمات الاقتصادية الداخلية لسوريا في الوقت الحاضر » . فمهمة « ايجاد صناعة نفط في سوريا ، تحل بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي » كذلك استخراج النفط وتكريره والتنقيب عنه وتدريب الكوادر وتاهليها ، ومهمة مشروع بناء مصنع للاسمدة ، ومركزين زراعيين للابحاث العلمية .. والمساعدة في شبكات الري .. كلها كذلك تحل بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي (ص.٢٦٠)

واذا كانت العلاقات التجارية بين سوريا والدول الغربية تضر بمصالح الاقتصاد الوطني لانها تغرق السوق السوري بمنتجات لا تفيد في التنمية وتبدد النقد الاجنبي السوري الواقع في العجز «فان سوريا استطاعت بتطويرها للعلاقات التجارية مع الدول الاشتراكية ان تشتري البضائع الضرورية لها بالمبادلة بالصادرات السورية التقليدية ولم تفرض الدول الاشتراكية على سوريا تلك البضائع التي يمكن أن يلحق تصديرها الى البلد الضرر بالانتاج الوطني المحلي ،وانما قدمت لها فقط ما يلائم تطور اقتصادها » (ص ٢٣٩) .

٢ — التناقض بين الاستنتاج وواقع الحال :

عودة الى معلومات المؤلف نفسه ، فهي بذاتها تدحض الاستنتاج الذي يكرره المؤلف في كل مكان يتعرض فيه للقطاع العام أو المساعدة السوفياتية : « بناء الاقتصاد الوطني » «لتحقيق التطور والتقدم » ، « طريق غير رأسمالي »..

فماذا عن افاق التصنيع في سوريا ؟

يؤكد المؤلف « ان الصناعة السورية مضطرة أكثر فأكثر الى الاعتماد على استيراد ادوات الانتاج من الخارج ، وبهذا بالذات تتاصل تبعية الصناعة السورية التقنية — الاقتصادية ، بما في ذلك فروع الصناعة الخفيفة للسوق العالمية » (ص ١٨٩) .

ما نتائج هذه التبعية على بناء الاقتصاد الوطني وامكانات الوصول الى الاشتراكية؟ ما دور الاتحاد السوفياتي في تاصيل هذه التبعية ؟ بالطبع لا تجد هذه الاسئلة مكانا لها في الكتاب .

اما بشان حجم الصناعة ونوعية توجهها وقاعدة انتاجها فالمؤلف يقدم لنا المعلومات التالية :

— نصيب الصناعة في الدخل القومي يتراوح بين ١٢ — ١٦٪ .

— لا تملك الصناعة السورية حتى الان القاعدة الخام الراسخة لتطويرها ، (ص ١٩٠) .

— «يبقى الاعتماد الاول في الخطة الخمسية على تطوير الصناعة الخفيفة » (ص ١٨٩) .

— « يظل تحويل الخامات الزراعية اساس الصناعة الحديثة في سوريا » (١٩٠) ..

اذن ما مبرر التفاؤل في مستقبل الصناعة السورية ؟ كيف يمكن أن يقوم مجتمع اشتراكي على قاعدة صناعية هزيلة ، خفيفة وتحويلية ؟ ينزلق المؤلف هنا ليقول : « وجملة العوامل الكابحة لتطور فروع الصناعة الثقيلة تكمن في ذات السياسة الاقتصادية للدولة السورية التي لم تول الصناعة الاهتمام الكافي ، وكذلك في ايجاد المواد الخام لها (على الخام المستورد — النفط العراقي — تعمل صناعة تصفية النفط المركزة في مصفاة حمص) . »

ما وراء هذه السياسة ؟ ما هي المصالح الطبقية التي تحدد توجه الصناعة نحو الاستهلاك وتعين طبيعتها التحويلية ،الخفيفة؟ ايضا لا جواب ، غير ان المؤلف يستدرك بسرعة ليقول : « وقد اتخذت منذ عام ١٩٥٧ خطوات لدراسة المصادر الطبيعية وتهيئها للاستغلال الصناعي » . غير أن هذا الاستدراك يوقعه في تناقض اكثر نفورا عندما يتابع قائلا : « بيد ان هذه العملية تجري ببطء نظرا لقلة الموارد والكوادر التقنية والتجهيزات الضرورية . ولا تملك الصناعة السورية حتى الان القاعدة الخام الراسخة لتطويرها » . اذن ، ما بال « العملية تجري ببطء » وقد « توطد » اليوم القطاع العام وترسخت معونة الاتحاد السوفياتي ؟

اما عن ضعف الصناعة في سوريا فالمؤلف يقدم لنا ارقاما بليغة الدلالة على تبعثرها وتشتتها وضعف التقنية فيها وتدني انتاجيتها :

— مجموع عدد المؤسسات الصناعية ٢٧ الف مؤسسة أو يزيد (مجموع استثماراتها ٥٥٤ مليون ل. س) .

— عدد المؤسسات التي يزيد عدد عمالها عن ١٠٠ عامل لا يزيد كثيرا عن ١٠٠ مؤسسة قيمة رؤوس اموالها ٣/٤ رؤوس الاموال الصناعية في سوريا .

— عدد المؤسسات التي يقل عدد عمالها عن عشرة (وهي عبارة عن ورش حرفية يدوية) يزيد على ٢٦ الف ..

— الدولة تضع يدها منذ ٦٤ — ٦٥ على ١٨٠ مؤسسة يبلغ مجموع رؤوس اموالها ٤٥٠ مليون ل. س .

هذه الارقام ذات دلالات واضحة يغفلها المؤلف اغفالا تاما : واضح ان الدولة تضع يدها على المؤسسات ذات الانتاج الكبير ، اي المؤسسات التي كانت تملكها البرجوازية الكبيرة . اما الاف المؤسسات (اي المشاغل الصغيرة الحرفية) فقد تركت قطاعا خاصا يسهم بمقدار ٢٠٪ في الانتاج الصناعي العام . هذا التوزيع للادوار بين القطاع العام والقطاع الخاص يشير الى معنى يتعدى ما يكرره المنظرون السوفيات عن غلبة القطاع العام ، واهميته في تطوير الاقتصاد الوطني ، يشير الى الموقع الطبقي (برجوازية دولة) الذي احتلته شرائح البرجوازية الصغيرة (ضباط ومثقفون من البعث وحلفاؤهم واصدقاؤهم) حين استلامها السلطة واستيلائها على مؤسسات البرجوازية الكبيرة ، والى نوع القاعدة الاجتماعية التي ترتكز عليها الطبقة الحاكمة: حرفيون وملاك متوسطون يشكل تملكهم لوسائل انتاج مبعثرة ومتدنية الانتاج ضمن علاقات راسمالية متخلفة شرطا لاستمرار الهيمنة السياسية للطبقة الحاكمة ، لكن في نفس الوقت عاملا معيقا في سبيل مركزة الانتاج وتطويره .

عن مدى استيعاب الصناعة للايدي العاملة السورية يقول المؤلف انه « مع نمو الانتاج الصناعي ازداد تعداد الطبقة العاملة . في فترة السنوات العشر الاخيرة زاد عدد العمال الصناعيين بمقدار ٥٠ الف تقريبا ، ويعمل اليوم في الصناعة حوالي ١٥٠ الف عامل . منهم حوالي ٨٥ الف عامل في المؤسسات التي يزيد عدد عمالها عن عشرة عمال » .

مع ذلك يؤكد المؤلف أن هذا النمو « لم يستطع امتصاص سيل الايدي العاملة العارم القادم من الريف » ، اذ يتراوح عدد العاطلين عن العمل بين ٢٥ — ٤٠ الف . وعدد الذين هاجروا الى لبنان ومعظمهم من العمال قرابة ١٠٠ الف سوري » (ص ١٩٢) ..

لكن السؤال الذي يتهرب المؤلف من طرحه : هل يستطيع القطاع العام حل مشكلة البطالة والهجرة من خلال دوره في تطوير الصناعة ؟ اذا كان بناء القاعدة الصناعية الثقيلة لم يتم بعد في سوريا — وهو لن يتم الا على أساس هيمنة مصالح طبقية وتعبئة سياسية وأيديولوجية مختلفة — واذا كان نمو هذه القاعدة هو شرط استيعاب فائض الايدي العاملة الاتي من الريف فان امكانية استيعاب البطالة تصبح مستحيلة على اساس تطوير الصناعة الخفيفة والتحويلية التي « تقوم عليها السياسة الاقتصادية للدولة » ، ولا يعني شيئا هنا أن « يلفت نظر » المؤلف « تضمن الخطة الخمسية الثانية لبناء مصنع لتجميع الجرارات ومصنع للحديد الصب ومصنع للمصابيح الكهربائية ، ومصنع للالات الزراعية ومصنع لانتاج اطارات السيارات والدراجات ، ومصنع لانتاج الانابيب الحديدية ومصنع لانتاج عوارض السكك الحديدية من الاسمنت المسلح ، ومصنع لانتاج الاسمدة الازوتية » (ص ١٨٩) . فالمؤلف نفسه ، رغم تفاؤله بالقطاع الحكومي يرى انه « من الصعب التكهن الان ما اذا كانت الخطة ستنفذ » كما « يلاحظ » انه من بين جميع المشروعات التي عددت لا يجري بصورة كاملة الا بناء مصنع العوارض الاسمنتية المسلحة في حلب ومصنع لانتاج الاسمدة الازوتية في حمص » (ص ١٨٩ — ١٩٠) لكن المسالة هنا لا تحتاج على كل حال الى « تكهن » اذا كانت الخطة ستنفذ أم لا أو اذا كان تنفيذ مشاريعها الصناعية يستوعب البطالة أم لا .. فالخطة نفسها محكومة في اهدافها العامة بمصالح طبقية تتنافى مع شروط بناء القاعدة الصناعية الثقيلة ، وامر تنفيذ مشاريعها لا يرتهن بارادات ونوايا واضعيها .. ان ثمة علاقات انتاج داخل القطاع العام تقوم على الاستغلال وثمة طبقة مستغلة (بكسر الغين) تسيطر على وسائل الانتاج وتمنع لانحباسها ضمن مصالحها الضيقة اطلاق قوى الانتاج وانماء الاقتصاد الوطني .

في العدد القادم
« المسألة الزراعية »

---

١ — خرج من سوريا في السنوات العشر التي سبقت تأميمات عام ٦٥ قرابة ٨٠٠ مليون ل. س (المؤلف نقلا عن جريدة البعث) .

٢ — بلغت القروض التي استفادت منها سوريا بين ١٩٦٠ — ١٩٦٣ ١٩٨ مليون ل. س فقط ، بينما كان من المفروض وفقا للخطة ان تؤمن ٦٤٠ مليون ل. س (المؤلف) .



علاقات الاتحاد السوفياتي في كتلته

من «عقدة» برلين إلى «عقدة» رومانيا

في هذه الفترة حيث بدأ « الانسحاب » الاميركي الذي تنص عليه « نظرية نيكسون » يسير بخطى متسارعة —

و « الانسحاب » هو بالواقع تراجع الوجود المباشر للولايات المتحدة عن جبهات « العالم الحر » ، في الشرق الاقصى ، وأوروبا ، تحت وطأة هزائمها السياسية والعسكرية وصعوباتها المالية ، لتاخذ مكانها وتمثلها دول حليفة (دخول بريطانيا السوق المشتركة ، ابراز اليابان في الشرق الاقصى ..) بالاضافة الى جميع التناقضات الثانوية بين القوة الامبريالية الكبرى وحليفاتها (تعزيز السوق المشتركة ، الامبريالية، الصناعية اليابانية) — برزت بوضوح جهود الاتحاد السوفياتي لتعزيز مواقعه المكتسبة والاستفادة من اعادة تنظيم المواقع في المعسكر الامبريالي لفتح ابواب كانت تنفرج .وتاتي الانتصارات الداخلية والخارجية للصين التي أجبرت نيكسون على زيارتها ، تؤكد للسوفيات ضرورة القيام بحملة دبلوماسية على عدة جبهات (معاهدة القاهرة في الشرق الاوسط حيث مواقعها مزعزعة ، معاهدة نيودلهي في اسيا ، وفي اوروبا) ..

تتجسد الحملة الدبلوماسية السوفياتية في اوروبا باستئناف المحادثات الرباعية حول برلين منذ العاشر من اب . واتت المحادثات نتيجة رغبة السوفياتيين المتزايدة الالحاح بالوصول الى اتفاق حول تلك المسالة المعقدة التي تشكل عقبة امام حالة الانفراج في اوروبا ، التي يدعو اليها السوفيات منذ أكثر من سنة .

ومهما كانت النتائج المباشرة للمحادثات الحالية — وكل الدلائل تحمل على الاعتقاد بانها ستكون حاسمة — فهي تعبر عن مواقف شديدة الاعتدال من جانب السوفيات ، وقد اعلنت تلك المواقف في جواب السادس والعشرين من اذار على مقترحات التسوية التي تقدم بها الغربيون . ويبدو ان الاتحاد السوفياتي كان مستعدا لتامين العبور دون حواجز من المانيا الشرقية الى برلين الغربية ، وللقبول بان تمثل حكومة بون برلين الغربية في الخارج . أما ما يطلبه السوفيات بالمقابل فهو وجود قنصلية سوفياتية عامة في برلين الغربية .

ان اعتدال الموقف السوفياتي بالنسبة لبرلين ياتي في سياق وضع اوروبي محدد : فحالة الانفراج في اوروبا تعني بالنسبة للسوفيات تطور « التبادل والتعاون » مع دول اوروبا الغربية ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة . وبذلك يكتسب الموقف السوفياتي بعدا مزدوجا: اقتصاديا وسياسيا . من الناحية الاقتصادية ، تعبر الرغبة بالانفراج عن الحاجة المتزايدة للكتلة السوفياتية في اوروبا الشرقية الى التجهيزات العالية التصنيع والرساميل والتطور التقني في البلدان الصناعية في اوروبا الغربية (انظر المشاركة الفرنسية والايطالية في الاتحاد السوفياتي، والالمانية في الديمقراطيات الشعبية ..) . ومن الناحية السياسية يعبر الانفراج عن الاعتراف بالوضع الناتج في أوروبا عن الحرب العالمية الثانية والذي يتجه الى تاكيده تطور الاتحاد السوفياتي ككتلة كبرى . وبالحقيقة ، وهنا الواقع الراهن الذي يجب أن يعكسه الوضع القائم من وجهة نظر السوفيات : ان الانفراج ينبغي أن يؤكد التماسك والتكامل السياسي والاقتصادي للكتلة السوفياتية (التدخل في تشيكوسلوفاكيا ، « اصلاح الوضع » في بولونيا في كانون الاول الاول ١٩٧٠ ، نظرية بريجنيف حول « السيادة المحدودة ، وذلك بوجه مجموعة من البلدان الاوروبية يقسمها البحث عن مصالحها الخاصة وتتنافس من اجل « التعاون » مع السوق الكبرى التي تمثلها الكتلة السوفياتية).

ان رؤية كهذه تقوم على انحسار الوجود الاميركي الذي يجب ان يؤدي اليه حل عقدة برلين بازالة « الاسباب بالذات التي كانت تبرر الوجود الاميركي في اوروبا » وبتشجيع ورثة ديغول من اجل « اوروبا متحررة من سيطرة الرأسمال الاميركي » . ان سياسة « الانفتاح على الشرق » التي يمثلها براندت تطبق تلك الرؤية وذلك بقدر ما تؤمن حرية في الحركة لالمانيا الشديدة التطور صناعيا تجاه النفوذ الاميركي المعارض لتلك السياسة . وقد تجلى ذلك الانفتاح من الناحية السياسية بمعاهدات موسكو وفارصوفيا (اب وكانون الاول ١٩٧٠) حيث اعترف المستشار الاشتراكي — الديمقراطي بـ « الوضع القائم » الناتج عن الحرب : الحدود الالمانية البولونية ، جمهورية المانيا الديمقراطية ... ومن الناحية الاقتصادية بالتبادل و « التعاون » الاقتصادي مع بلدان الكتلة السوفياتية ، تعاون يخضع لمراقبة سوفياتية شديدة .

وتنتظر سياسة براندت الشرقية، كي تصدق وتؤيد رسميا من قبل البرلمان الالماني ، تحديد وضع برلين مسبقا . ان هذا الشرط لم تفرضه فقط الاوضاع الداخلية لالمانيا الغربية المفرطة الحساسية بالنسة لمسألة برلين بل فرضه ايضا الغربيون (الاميركيون بالتحديد) الذين يصرون، على اختلاف الاسباب، على استعمال هذه الوسيلة المثالية للضغط . وهذا ما يفسر استعجال السوفيات — يشاركهم بذلك الحزب الاشتراكي — الديمقراطي الالماني — لاجراء تسوية نهائية لهذه المشكلة .

واخيرا فان السبب الثالث الذي يفسر استعجال السوفيات ، وهو سبب « اوروبي محض » ، يكمن في الاندفاع الذي اكتسبته عملية تعزيز السوق المشتركة من جراء دخول بريطانيا . واذا كان تعزيز السوق المشتركة قادرا على احداث بعض الضعف في النفوذ المباشر للولايات المتحدة في اوروبا الغربية ، فانه يشكل عائقا هاما أمام اتساع النفوذ السوفياتي في اوروبا ، بالاضافة الى انه يشكل قوة اقتصادية قادرة على تشجيع قوى التبعثر التي لم تكف عن الظهور في اوروبا الشرقية . لكن الاتحاد السوفياتي في سياسته الاوروبية، التي تهدف الى تجسيد وزن كتلته المتجانسة تجاه كتلة اخرى تصادف صعوبات مستمرة ، يصطدم بعقبة كبيرة اخرى: المقاومة المتزايدة الوضوح من جانب رومانيا ضد استيعابها في السياسة الاوروبية للاتحاد السوفياتي . فمنذ عدة سنوات التحقت رومانيا بيوغوسلافيا والبانيا من حيث الموقف الاستقلالي بالنسبة للاتحاد السوفياتي . ويكمن الموجه الاوروبي لهذه السياسة الاستقلالية في حرية الحركة التي تصر رومانيا على الاحتفاظ بها في علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع بلدان اوروبا الغربية : فهي تجد فائدة اكبر في تطوير علاقاتها الثنائية مع القوى الصناعية في اوروبا الغربية دون أن تخضع لمراقبة الاتحاد السوفياتي . ويسمح لها استقرارها النسبي سياسيا واقتصاديا بالانفراد بالتصرف ، كما تفعل يوغوسلافيا منذ اكثر من عشرين سنة .

وهكذا يشكل الموقف الروماني عقبة كأداء امام « الانفراج الاوروبي » كما يتصوره الاتحاد السوفياتي وتظهر الحملات — مباشرة ضد الصينيين ومن يشجعهم في « خطهم « الانشقاقي » بشكل غير مباشر ضد رومانيا شاوشيسكو ، هذه الحملات التي تملأ صفحات الجرائد في دول الكتلة السوفياتية ، بالارتباط مع تحركات الجيش السوفياتي في بلغاريا — تظهر حنق انصار « كتلة شرقية متجانسة ».

المأزق الايرلندي

ان الحقد الذي يفرق بين البروتستانت والكاثوليك في ايرلندا الشمالية ، يغرس جذوره في ماض جد بعيد. فالايرلنديون الكاثوليك ما زالوا يتذكرون « ايرلندا الكبيرة » المشعة ، والتي كانت ملكيتهم في القرن الخامس بينما ما برح الاهالي البروتستانت يحتفلون — وبشكل استفزازي — بانتصارهم الاستعماري على الكاثوليك . سنة ١٩٠٦ وصل اول فوج من المستعمرين البروتستانت الى ايرلندا الشمالية، فاسكنهم جاك الاول ، ملك انكلترا يومذاك ، على أحسن الاراضي ، بينما تحول الكاثوليك الى مجرد فلاحين عاديين . واستمر الوضع على ما هو ، لا بل تفاقم حتى سنة ١٩٤٦ —١٩٤٨ ، سنة المجاعة الكبيرة التي ادت الى هجرة عدد كبير من اهالي ايرلندا ، وانتقل الصراع بين البروتستانت والكاثوليك على الصعيد الداخلي ، الى مرحلته العملية اي الى الاعمال التخريبية والارهابية والى نشوء وطنية تطالب بريطانيا بالاستقلال سنة ١٩١٦ ، عرفت ايرلندا ما سمي بـ « المفصح الدموي » في دابلين في جنوب البلاد . مما أدى سنة ١٩٢١، الى انشاء دولة ايرلندا الحرة المستقلة والتي تمد سيطرتها على ٢٦ مقاطعة في الجزيرة . أما البروتستانت فلجاوا الى المقاطعات الست الباقية في شمال البلاد ، وافتعلوا تقسيما يؤمن لهم اكثرية اثنين ضد واحد في كل مقاطعة. وسموا بلادهم « الالستر » وهو اسم المنطقة نفسها التي تشمل المقاطعات الست .

هذا التقسيم ، اعتبر سنة ١٩٢٠ ، تقسيما مؤقتا . لكنه ما زال مستمرا حتى اليوم أي لمدة ٥١ سنة بعد حصول ايرلندا الجنوبية على استقلالها ، ولم يلتق البرلمانان («الستورمونت» في الشمال ، و « الديل » في الجنوب) في ما اتفق ان يسمى « المؤتمر الايرلندي الشامل » والذي لم ير النور حتى الان . بالاضافة الى ذلك فالكاثوليك في ايرلندا الشمالية يعانون من التمييز الطائفي الذي تقوم به الدولة ، ومن اعتباطية تقسيم الدوائر الانتخابية التي تؤمن للبروتستانت الاكثرية البرلمانية . كما أنهم يعانون من البطالة التي تطال ٤٥ بالمئة منهم بينما لا تتجاوز نسبة البطالة على الصعيد الوطني ٥ر٧ بالمئة .

سنة ١٩٦٠ حاول رئيس الوزارة «أونايل» في بلفاست (عاصمة الشمال) أن يجمع بين الطائفتين ، لكنه تميز باعتداله وتراخيه ،فتخلى عنه حزبه التوحيدي من جهة والكاثوليك من جهة أخرى ، مما أجبره على أن يستقيل .خلفه الماجور تشيشستر كلارك الذي لم يفلح هو أيضا في توحيد البلاد . أما اليوم فرئيس الوزارة الجديد « براين فولكنار » يبذل جهده في تحقيق اصلاحات لم تعد تجد ، لان العنف قد اتخذ طابعا جديدا .

فالبروتستانت والكاثوليك على السواء ثائرون ضد الجيوش البريطانية التي أرسلتها لندن سنة ١٩٦٩ ، للحؤول دون الحرب الاهلية في ايرلندا الشمالية . على رأس الاهالي « الجيش الجمهوري الايرلندي السري » الذي يهدف الى التخلص من بريطانيا والى تحقيق وحدة البلاد . وهو أي الجيش ، يشن الحرب اليوم ضد الجيوش البريطانية من جهة ، وضد حكومة بلفاست من جهة اخرى .

اما بريطانيا فمستمرة في سياستها التي تهدف الى الاسراع في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي وعدت بها حكومة بلفاست في شهر حزيران الماضي ، كما انها تطلب تحديدا اكثر وضوحا وكمالا للدور السياسي المعطى للممثلين الكاثوليك ضمن الحكومة ، وهي ترتكب خطأ أساسيا في اعتبارها « الجيش السري » مجرد شلة مخربين لا علاقة لها بالجيش الارلندي ولا بالتنظيمات السياسية الكاثوليكية المتحدة في سبيل الدفاع عن حقوقها .

هل الحوار ممكن ؟ نعم يقول قادة الجيش السري ، لكن شرط أن يتم هذا الحوار بعد تحقيق السلم ، لا في جو من العنف والتهديد .

رسائل

الأفق الأيديولوجي والطبقي لمحاولة الانقلاب في المغرب

الانفجار وقع داخل التحالف الطبقي الحاكم

الرباط – خاص بـ « الحرية » :

الازمة تكمن في سياسة الارهاب والتدهور الاقتصادي :

« مات الملك تحيى الجمهورية .. لقد اطاح الجيش باسم الشعب بالحكم الملكي وبدأ عهد جديد » .

شعار واحد رددته اذاعة الرباط طيلة تسع ساعات كاملة، اي المدة التي تمكن فيها الانقلابيون من السيطرة على الاذاعة المركزية .

كيف وقعت محاولة الانقلاب، ولماذا فشلت ؟ وما هو الافق الايديولوجي والطبقي للضباط الانقلابيين ؟

ان جو اقتصادي متدهور واجتماعي خانق ، وتضاعف متزايد لعدد العاطلين الذين يبلغ عددهم بالمليون ، وفي ظل الفقر المدقع وفداحة الضرائب التي يئن تحت وطأتها الفلاحون الفقراء بالبادية ، يقف الحكم الرجعي عاجزا عن تقديم اي حل ناجع للمشاكل ، ويزداد شراسة وحقدا على الجماهير الكادحة كلما انطلقت ، رغم معارضة المحرفين والسياسيين ، في مظاهرات عفوية للاحتجاج ضد الاستغلال والقهر الطبقي . اذ سقط في نهاية السنة المنصرمة وفي بداية السنة الحالية اكثر من عشرة فلاحين تحت رصاص القوات الملكية ، وزج بعشرات من العمال داخل السجون بسبب قيامهم بالاضراب دفاعا عن مطالبهم المشروعة .

وبتضاعف القمع والظلم الاجتماعي ، تتعاظم ردود الفعل في الاوساط الشعبية الاكثر بؤسا ، ويزداد حقدها على النظام الرجعي القائم . ولم تعد الازمة الاقتصادية والتعليمية هي مصدر الاضطرابات الاجتماعية والقلق الشعبي الدائم فحسب ، بل تدخلت عوامل اخرى تجلت في التناقضات الصلبية والصراعات الذاتية بين ممثلي التحالف الطبقي الحاكم من وزراء وكبار الموظفين والضباط . وكثيرا ما تدخل الملك يحسم في الخلافات الناشبة بسبب الصراع على الصفقات التجارية والعمليات المصرفية التي تباشر على حساب الاقتصاد الوطني ، ولم يعد يخفى على احد ان الديون الاجنبية على المغرب تبلغ ستمائة مليار فرنك اي ما يعادل ثلث الدخل القومي ، في وقت تحتفظ فيه الامبريالية الامريكية بعدد قواعد عسكرية هامة ، وتحتل اسبانيا مدينتي سبتة ومليلية بشمال البلاد .

ولكل هذه الاسباب وغيرها كان منتظرا حدوث صدام على مستوى التحالف الطبقي القائم بين الاقطاعية والبيروقراطية العسكرية والادارية والبورجوازية الكومبرادورية . لقد حاول الملك تغطية المشكلة بمحاولة الهروب الى الامام حينما اعلن ، منذ يوم واحد ، عن محاولة الانقلاب ، ان مائة وثمانين الف من الملاكين الصغار قد اعفوا من ضريبة سنوية قدرها عشرة دولارات . وشمل الاجراء ايضا حوالي خمسين الفا من التجار الصغار ، وكان الملك يهدف بذلك الى كسب تأييد البورجوازية الصغيرة والمتوسطة ، ويخفف من حدة التوتر التي قد يكون مشجعا ومبررا لقيام جناح ضد اخر في التحالف الطبقي الحاكم .

ضباط رجعيون وجنود تقدميون

لكن طريق المراوغة والقفز على الحقائق الموضوعية هو بطبيعته طريق مسدود . فقد تحركت مجموعة من تلاميذ المدرسة العسكرية « باهر مومو » يبلغ عدد افرادها حوالي ألف وثمانمائة جندي ، وتوغلوا داخل قصر « الصخيرات » على بعد اربعين كيلو مترا من العاصمة ، وبمجرد خروج الضيوف من القاعة الفسيحة التي تناولوا فيها طعام الغداء ، بمناسبة عيد ميلاد الملك ، اعطيت الاشارة الاولى لاطلاق الرصاص وسقط في الحين ستون شخصا بين قتيل وجريح اغلبهم من الوزراء والضباط . وتوبعت المطاردة في الحدائق المحيطة بالقصر الصيفي . وهرول الملك يجر جلبابه ليختفي في احدى البيوتات بعدما قام ضباط مقربون اليه بتغطية فراره ، مما ادى الى سقوط اربعة منهم قتلى ، وهم : الجنرال ادريس النميشي قائد الطيران ، الجنرال الغرباوي ، الكولونيل سندباد ، الكولونيل اوباريت . لم تنقطع المكالمات الهاتفية مع الخارج مما مكن الجنرال اوفقير من الاستغاثة بفرق التدخل السريعة التي وصلت الى ميدان المعركة على متن الطائرات العمودية . ودامت المعارك من الثانية زوالا الى السابعة والنصف مساء . واثناء الهجوم الاول ، استطاعت فرقة مسلحة ثانية أن تسيطر في مدينة الرباط على الاذاعة المركزية وبناية وزارة الداخلية ، وبقيت ادارة البريد حرة ، ومعها الوكالة الرسمية للاخبار . فالاذاعة تعلن مقتل الملك والوكالة الرسمية تكذب . وهنا تدخلت الامبريالية الفرنسية لتوجه اجهزة الاعلام لصالحها دفاعا عن مصالحها وعن الحكم الملكي الذي يمثلها . لم يتردد السفير الفرنسي في القاء كلمة باذاعة فرنسية يقول فيها وبكل تحد : « ان الملك الحسن حي يرزق ، وهو يحكم وسيحكم . » وقللت اجهزة الاخبار الفرنسية من اهمية الاحداث الجارية بالمغرب في الوقت الذي تحرك فيه الضباط الفرنسيون داخل الجيش الملكي يستعدون للتدخل اذا ما دعت الضرورة الى ذلك . وظل الملك من داخل مخبئه على اتصال ، هاتفيا ، بالسفيرين الفرنسي والاميركي بالرباط .

لم يستطع الانقلابيون اضافة اي شيء الى الشعار الذي اذاعوه ، ورغم تأكدهم من نجاة الملك ، لم يقدروا ، لخوفهم ، على توجيه ايعداء الى الشعب ليخرج الى الشارع ويكتسح القصر ، مثلا ، لمساندة عملهم كما حدث اثر انقلاب بغداد ضد الملكية . بل ان القيادات السياسية المهترئة عجزت بدورها عن القيام باي عمل لتدعيم العدو الثانوي ضد العدو الرئيسي ، وظلت كعامة الناس تتفرج من وراء المذياع على ما يجري حولها وكانه لا يعنيها من قريب ولا من بعيد . بل واكثر من هذا فان علال الفاسي الذي يتصنع المعارضة للحكم ويرأس ما يسمى بـ « الكتلة الوطنية » اصيب بجروح في بطنه لوجوده بين المدعوين لحفلة الغداء الرسمية !

وانتقلت المعارك من قصر « الصخيرات » الصيفي الى الرباط العاصمة حيث تبودلت عيارات نارية في باب الاذاعة ادت الى سقوط متزعم المحاولة الانقلابية الجنرال محمد المدبوح .

من هم متزعمو الانقلاب ؟

فمن هم متزعمو الانقلاب وما هي انتماءاتهم : الاجتماعية والطبقية ؟

ان المدبوح من مواليد قبيلة « كزناية » الواقعة على بعد خمسين كيلومترا من شمال مدينة « تازة » ، وهو من كبار ملاكي الاراضي في منطقة الريف ، وقدم خدماته الى جيش الاحتلال الفرنسي في حرب الهند الصينية ، وشغل مناصب هامة في نظام الملك بن عرفة العميل ، ووقف عام ١٩٦٣ ، ليتبرأ من مشاركته في محاولة الانقلاب ، واعلن القصر الملكي انذاك أن الكولونيل المدبوح كان على اتصال بـ « المتآمرين » بهدف تبليغ الملك بمخططاتهم ، وبعد المحاكمة تمت ترقيته الى رتبة جنرال .

اما الجنرال « حمو حسن » فهو ينتمي الى عائلة الاقطاعي الكبير « امهروق » بمنطقة « زايان » ، وقد اقترن الملك بابنة عمه ليضمن لحكمه مساندة قبائل الاطلس .

ويعد أيضا الجنرالان الشلواطي ، وبوكرين ، من قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي ومن اصول اقطاعية ، وقد توليا حكم عملات وجدة والدار البيضاء وساهما ، قليلا او كثيرا ، في قمع وضرب حركات الجماهير ، وكانا يعتبران من اعمدة الحكم الملكي الاقطاعي . .

ليس هناك اذا سر غامض محيط بعملية الانقلاب الفاشلة . فهؤلاء الضباط معروفون على المستوى الشعبي بممارستهم القمع والاستغلال ضد الكادحين . ولذلك لم يستطيعوا ، امام فشلهم ، المناداة على الجماهير الشعبية ، ولم يصمدوا بوجه القوات الملكية وبقي تلاميذ المدرسة العسكرية وحدهم ، بدون قيادة ، يواصلون المقاومة ، لان اغلبيتهم تتكون من الشباب المسيسين والمجندين ، بالقوة ، في الجيش الملكي وذلك نتيجة لنشاطهم التقدمي في صفوف الطلبة والحركة الجماهيرية .

ولذا فان القيادات السياسية تتحمل مسؤولية تاريخية عندما تخلت عن هؤلاء الشباب الذين واجهوا القوات الملكية طيلة ستة عشرة ساعة ، ولم يستسلموا في اغلب الحالات الا بعد أن استنفذوا كل وسائل المقاومة .

وفي هذه الظروف التي تسلمت فيها الطغمة العسكرية الفاشستية جميع السلطات المدنية والعسكرية ، فان الجماهير المقهورة ستعيش اياما اخرى حالكة السواد ، تستعيد بعدها كفاحيتها ونضاليتها القادرتين وحدهما على سلوك طريق غير الطريق الانقلابي ، طريق الكفاح الثوري المنظم المستند الى حرب التحرير الشعبية التي تجعل من النظرية الثورية مرشدها وسلاحها الايديولوجي الفعال .

جميع الأعداد التي صدرت عام ١٩٧٠ مجموعة بمجلد واحد يطلب من الادارة

الثمن ٢٥ ليرة لبنانية

احد الاعداد التي صدرت عام ١٩٧٠

الحرية

قصة الصراع بين الفلاحين والاقطاعيين في عكار

ترسل بالبريد بعد اضافة ثمن الطوابع

بيانات

تتمة التعديلات على قانون النقد والتسليف

ويشير تعديل المادة ١٠٨ الى ضبط وتسهيل في آن معا وذلك بنصه على ارتباط حسم او امتلاك السندات العامة « بمقتضيات الاستقرار النقدي » ويدخل تعديل سابا على المادة ١٢٧ نصا جديدا : « ولا يحق لاي شخص يدير مصرفا أن يمارس اعمالا تجارية خاصة خارجة عن أعمال المصرف أو أن يكون عضوا في شركات اشخاص يترتب عليه ازاءها مسؤوليات غير محدودة . تطبق احكام هذه المادة على المصرف المركزي ايضا » . والنص يسعى الى تلافي التلاعبات في بيع اسهم شركات وشرائها من مصارف بايحاء من اداراتها التي تملك قسما من هذه الاسهم بحيث يؤدي ذلك الى افلاسات وتخريب للسوق المالية في البلد كما اتضح ذلك من محاكمات مدراء المصارف الموضوعة عليها اليد . وبهذا الاتجاه يصب تعديل المادة ١٥٢ .

واستفادة من تجربة انترا والمصارف الموضوعة عليها اليد كذلك كانت تعديلات المادتين ١٥٣ و ١٦٣ لجهة الاملاك والعقارات وتحديد شروط امتلاكها .

ولتامين حركة اموال وتوظيفات افضل كان تعديل المادة ١٣٢ نحو اجبار المصارف اللبنانية على استثمار ٥ ملايين ليرة لبنانية في لبنان بدل ٣ ملايين كما في النص السابق .

ويكتمل اشراف المصرف المركزي على الوضع المالي والمصرفي في البلد في تعديل المادة ١٧٤ الذي يسمح للمصرف المذكور بالتدخل المباشر في عمل المصارف وشروط تعاملها ..

أمام هذا الموضع تحاول المصارف أن تتخلص من الحدود التي يفرضها عليها المصرف المركزي نحو ارباح لا تعيقها قوانين ولو كانت هذه القوانين لمصلحتها في النهاية ، انما هي في تصديها لتعديلات سابا تتهرب من المادتين ١٥٢ و ١٥٣ وتعديلاتهما بحيث يمكن لاعضاء مجالس ادارة المصارف أو لاقاربهم أن يمنحوا اعتمادات محددة بشروط اقل تشددا من تعديلات وزير المال .. وبحيث يمكن للمصارف أن يتجاوز مجموع عناصر موجوداتها ٧٥ بالمئة من أموالها الخاصة ...

هكذا تجهد المصارف ما أمكنها للتملص من القيود التي يفرضها عليها القانون محاولة أن تكرس اغلب مواده لمصالحها المباشرة دون أي اعتبارات اخرى .

– يبقى موضوع المصارف الاجنبية التي تهيمن على الساحة المصرفية لكونها تحتوي على اكبر المصارف الموجودة وفيها اكبر كمية من الودائع .. ولسيطرتها على مصارف اخرى اما عن طريق الاسهم او التوظيفات فيها ... والتعديلات لا تذكرها او تمسها بسوء .. فهي ضمان استقرار الوضع وازدهاره ! انما تتعرض تعديلات وزير المال لها في نقطتين هامتين : الاولى ذكرناها حين تعرضنا للمادة ١١٠ ، أما النقطة الثانية فهي في تعديل المادة ١٣٣ حيث يتوجب رفع المبلغ الذي تخصصه المصارف الاجنبية في لبنان من ٣ ملايين الى ٥ ملايين ليرة اي ان التعديل يكرر هنا ما نص عليه بالنسبة للمصارف اللبنانية .

ولكن جمعية المصارف يدفعها الحماس بعيدا اكثر من رزانة وزير المال فهي تريد في تعديلها للمادة ٧٦ التي ذكرناها سابقا أن تجعل التوظيفات في المصارف الاجنبية غير خاضعة للاحتياط الادنى .. وهذا ما لم ينص عليه تعديل الوزير لانه يعلم ان معظم المصارف اللبنانية تودع قسما من توظيفاتها في المصارف الاجنبية .

وفي كل الاحوال يبقى للمصارف الاجنبية حصة الاسد في السوق اللبنانية .

متفرقات واستنتاجات : لا [illegible] هناك من خلافات اساسية بين تعديلات الفريقين . واذا كانت المصارف ترضى بما تقدمه الدولة من تسهيلات وضمانات فان ذلك يشجعها لمزيد من النهب . لذلك تتقدم بتعديلات للقوانين المالية متعرضة لضريبة الدخل طالبة من الدولة أن تعفيها من التصريح عن الاسهم والسندات فيها وأن يكون ذلك من مسؤولية المكلف كي لا يفزع هذا الى المصارف الاجنبية ... وعلى هذا قس .

واذا كانت هذه التعديلات تاتي في اطار تدخل الدولة في الاقتصاد فانها تثير مسألة بنك الانماء الذي كثر اللغط حوله مؤخرا . وجعجع يصرح هنا أنه لا يقبل بهذا البنك اذا لم يكن للمصارف ٦٠ في المئة من اسهمه واذا لم يوضع تحت اشرافها .. بينما تضطرب الدولة بين اقتراحها بهذا الشأن كما تقدمت به في مشروع بنك الانماء وبين نص التعديلات على قانون النقد والتسليف فيما يخص مساهمة مصرف لبنان في « المؤسسات المالية والانمائية » .

وتبدو هناك عدة قضايا لم تعط فيها جمعية المصارف رأيها رغم انها تطالها مباشرة ومنها رفع رأسمال المصارف من ٣ الى ٥ ملايين وانعكاس التعديل على عدد غير قليل من مصارف استفادت من انفتاح السوق المالية وغناها في الخمسينات ..

ومن هذه القضايا النص الجديد الذي يطلب أن تكون « جميع أسهم المصارف اللبنانية أسمية » . وما يمكن أن يعده عمدة المصارف اللبنانية خرقا لقانون سرية المصارف ..

أما القضية الثالثة فالدور المستقل والمتعاظم للبنك المركزي وبالتالي لاهميته الحاسمة على الوضعين النقدي والتسليفي ..

الى جانب هذه القضايا المهمة هناك على هامش التعديلات النصوصية موقف الدولة الفعلي في الحياة الاقتصادية اللبنانية .

ان الدولة غالبا ما رددت انها مع الانماء الصناعي ، الذي يكفل قاعدة اقتصادية مستقلة للبلد . ولكن مواقف الدولة الفعلية تسير في اتجاه مخالف . وجميع تصرفاتها تؤكد ذلك . من موقفها في المهنيات ومعهد العلوم التطبيقية باتجاه تصفية الطلاب وعدم ايجاد مجالات عمل للخريجين وفي قمعها للحركة المطلبية التي تطالب بايجاد كليات تطبيقية . وفي تطلبها للامن السياحي وسعيها وراء انفتاح عربي تجاري – سياحي ومغتربين سياح – ومودعين .. ان اهتمامات الدولة جميعها حتى الان تجارية سياحية مصرفية .. ولا شيء يوحي بتوجه مختلف . وفي الصراع الذي دار بين التجار والصناعيين لم يكن هناك منها ما يشير الى انها تحدب على الصناعيين .. وكل ما تقدمه الدولة لهؤلاء يحصلون عليه عبر علاقات سياسية .. فالطرف الاقوى اقتصاديا (اصحاب المصارف والتجار ...) هو الطرف المهيمن على سياسة الدولة الاقتصادية حتى اليوم .

يضاف الى ذلك ان الحديث عن توظيفات متوسطة وطويلة الامد في هذه المرحلة لا يتعدى حديث الضيق الناجم عن أزمة التوظيف المصرفي . وان انتعاش الوضع المصرفي لا يلبث أن يعود به الى مجالات التوظيف القصيرة الامد والسريعة المردود متحاشيا مغامرة التوظيف الزراعي او الصناعي التي لا يمكن ان يلجأ اليها الا مكرها .

يبقى ان بقاء اقتصاد وطني مستقل ومتين رهن بالقوى صاحبة المصلحة في ذلك ، قوى هي خارج اصحاب المصارف والتجار وازلام الدولة ... قوى تشكل عصبها طبقة عاملة صاعدة – تشكل محور حركة جماهيرية واسعة تضم الطلاب الوطنيين والعمال الزراعيين والفلاحين الفقراء ... ورهن بوضع عربي ثوري بالطبع .

بيان المنظمات الطلابية العربية بدمشق

اصدرت المنظمات الطلابية العربية بدمشق بيانا مشتركا حول احداث السودان جاء فيه :

« نحن اذ نستنكر بشدة أسلوب التصفيات الدموية الذي اختاره حكام السودان ضد خيرة ابناء الشعب السوداني فاننا ايضا ننظر بحنق واسى بليغين لاغتيال المناضل عبدالخالق محجوب والمناضل الشفيع احمد الشيخ وجوزيف قرنق ابن جنوب السودان » .

« اننا لا نشك البتة في أن انتهاج سياسة القمع الدموي والاغتيال ضد قوى الثورة المنظمة وافرادها لا يخدم الا مصلحة الاستعمار والرجعية العربية وهو بالتالي ضربة نكراء لعلاقات الصداقة مع دول المعسكر الاشتراكي واعلان عدائي نحن في غنى عن مضاعفاته في وقت تشتد فيه الهجمة العدائية الاستعمارية وتزداد فيه اهمية التلاحم مع قوى التحرر والاشتراكية وعليه فان الحملة غير المنضبطة رافقت هذه الهجمة الشريرة والتي ناصبت العداء للحزب الشيوعي السوداني وكل قوى اليسار الفاعلة في البلاد والتي حلت بموجبها مجمل الاتحادات والهيئات النقابية في السودان وهي في اعتقادنا حملة قيدت من فوق وهي بعيدة كل البعد عن أدنى تصور لواقع الشعب السوداني الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ولتاريخ النضال من أجل التحرر والثورة الديمقراطية في البلاد » .

« ونحن اذ نذكر بذلك نحذر أن يركب البعض المفهوم المغلوط ، القائل بأن الحملة القائمة بالسودان هي لصالح الوحدة العربية وضد اعدائها ، من شيوعيين ومنظمات نقابية واحزاب يسار . ونقول ان الفهم المغلوط لطبيعة وجهود قوى الثورة في السودان فهم لا نشك في انه مدسوس عليها ومشبوه وهو بلا شك يؤدي بالجهود الرامية الى وحدة الصف العربي الى طريق مسدود ... واعتقادنا انه دبر ورسم بحيث يدفع بالشعب السوداني في الطريق المعاكس تماما ، وتجاه القطيعة التامة مع اخوانه العرب ، وعليه نناشد قوى التقدم والحرية في الوطن العربي التصدي لهذا الفهم الخاطيء وايقافه » .

« أن وحدة القوى التقدمية في السودان وفي كل بلد عربي واطلاق حريات العمل النقابي هي الضمانة الوحيدة لانتصار حركة التحرر العربي ، وان التجربة العربية لغنية بالمواعظ تجاه حملات العداء للشيوعية وهي دائما لصالح الاستعمار .

ونحن اذ نطالب بايقاف الحملات غير المنضبطة تجاه الحزب الشيوعي واليسار السوداني والاتحادات الطلابية والعمالية والفلاحية والنسائية ، نطالب ايضا باطلاق سراح المعتقلين بالسجون وتوفير المناخ اللازم من الحريات الديمقراطية لقوى الثورة للعمل من اجل تصحيح الاخطاء البشعة المرتكبة في حق الشعب السوداني .

الاتحاد العام لطلبة فلسطين – دمشق
الاتحاد العام لطلبة ليبيا – دمشق
الاتحاد العام لطلاب السودان – دمشق
كونفدرالية طلبة عمان والخليج العربي – دمشق
اتحاد طلبة اريتيريا – فرع سوريا –
الاتحاد الوطني لطلبة العراق – دمشق
الاتحاد العام لطلبة اليمن – سوريا
الاتحاد العام لطلبة الاردن – دمشق
رابطة الطلاب اللبنانيين – دمشق

بيان الشباب العربي الثوري بولاية واشنطن

واصدر الشباب العربي الثوري في ولاية واشنطن بيانا حول أحداث السودان أيضا جاء فيه :

ان المذابح الدموية التي تجري الان ضد الرفاق في السودان على أيدي ادعياء التقدمية ، لا يمكن عزلها عما يجري في الوطن العربي ولا سيما في الاردن ، والمغرب . انها جزء من مخطط أمبريالي صهيوني رجعي لضرب حركة التحرر الوطني العربية ، وفي مقدمتها الثورة الفلسطينية والحزب الشيوعي السوداني والحركة الوطنية في المغرب .

ان الاخطبوط الثلاثي – الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية – يدرك انه لن يستطيع فرض الحلول الاستسلامية – التي تعني في نهاية المطاف تصفية القضية الفلسطينية – ما لم يقض على المقاومة . كما يعلم أنه لن يكون في وسعه تثبيت وجوده واستمراره في استغلال الثروات العربية والجماهير الكادحة ما لم يتسن له سحق حركة التحرر الوطني العربية .

طبقا لهذا المخطط الامبريالي ، تحركت جميع العناصر الرجعية الفاشستية وادعياء التقدمية لضرب القوى الثورية على امتداد الوطن العربي ، واولى هذه العناصر الرجعية التي شرعت في تنفيذ هذا المخطط القذر ، الرجعية الاردنية التي ابتدأته بمذابح أيلول الاحمر ومجازر تموز الرهيبة ولا شك ان سياسة التنازلات والمهادنة والتخاذل كا[illegible] [illegible]دى العوامل الرئيسية التي [illegible] و [illegible] ذلك الوضع المزري في الساحة الارمنيه .

ان قضايا النضال والثورة لا تحل بالطرق الدبلوماسية ولا بالمفاوضات السياسية وانما بالعنف الثوري ، بالتصفية الكاملة للعدو الطبقي المتمثل بالاقطاعية والبرجوازية الكمبرادورية . ان تصفية هذا العدو الطبقي هو مطلب جماهيري لا يمكن التخلي عنه مهما كان الثمن .

وبينما الرجعية الاردنية تنفذ مخطط اسيادها الامبرياليين ، تقوم الرجعية المغربية العميلة بتنفيذ نفس المخطط الامبريالي ضد الحركة الوطنية في المغرب . فالاعتقالات الجماعية ونصب المشانق للمناضلين هما شغل الرجعية الشاغل . ان الرجعية المغربية وهي تشن حملات القمع والارهاب ضد الحركة الوطنية تنسى أن هذه الحملات لن تفلح في وقف المد الثوري في المغرب ، بل على العكس سوف تزيد المناضلين ثقة بحتمية النصر على الرجعية العميلة .

هذا ما يحدث في الاردن والمغرب ، اما ما يحدث في السودان فهو يتخذ شكلا مختلفا . فبينما الرجعية في كل من الاردن والمغرب هي التي تقوم بالتصفية الجسدية للقوى الثورية ، يقوم ادعياء التقدمية وأصحاب الشعارات الجوفاء بعملية الابادة ! وضد من ؟ ضد من عرفت فيهم الجماهير الكادحة الايمان الحقيقي بقضاياها النضالية . ان اعدام زعماء الحزب الشيوعي والتحريضات الحاقدة ضد اعضاء الحزب الطليعي المناضل لن تزيد الجماهير الكادحة الا ثقة به ، لانه الممثل الشرعي لمصالحها الاساسية .

اننا نناشد جميع القوى الثورية في الوطن العربي وفي العالم بالوقوف الى جانب رفاقنا المعتقلين في سجون واقبية الاردن والمغرب والسودان والعمل على وقف المجازر الرهيبة .

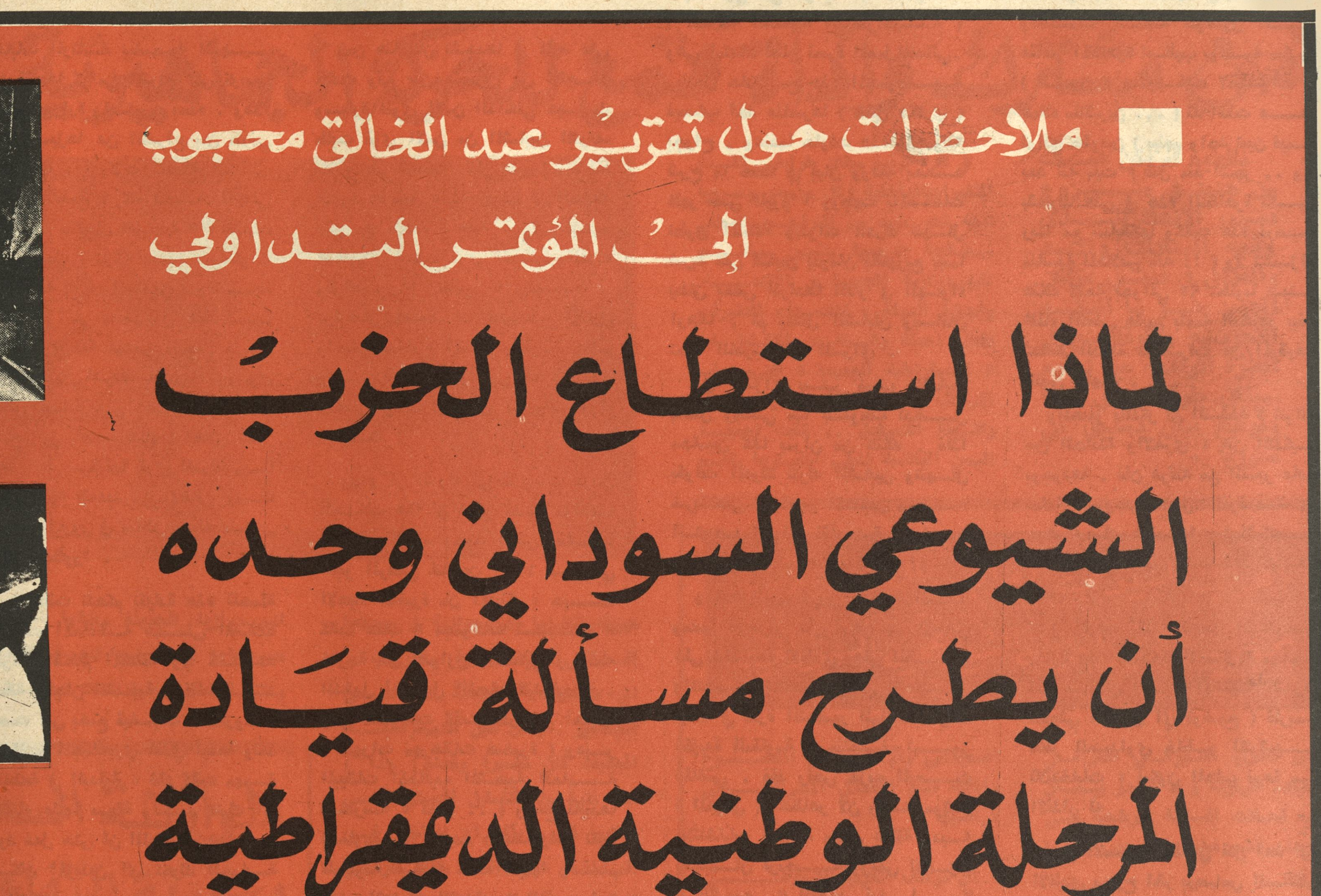
الحرية

اسبوعية
سياسية
عربية

AL-HOURRIAH - No. 582 - 30/8/1971 - BEYROUTH ● بيروت - ٣٠/٨/١٩٧١ - العدد ٥٨٢ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

انتفاضة "أبو كبير"

مقال بقلم : محمود حسين



■ ملاحظات حول تقرير عبد الخالق محجوب الى المؤتمر التداولي

لماذا استطاع الحزب الشيوعي السوداني وحده أن يطرح مسألة قيادة المرحلة الوطنية الديمقراطية



■ بعد التوقيع على مشروع دستور الاتحاد

الاتحاد اللاوحدوي : أمن مشترك وأداة قمع للحركة الجماهيرية

■ حلف النقابات والدولة ؟

كلمة

من قمة القذافي الخماسية الى قمة فيصل - السادات الثنائية :

"دعم" المقاومة "بأوراق العمل" والوساطات

من القمة الخماسية التي انعقدت في طرابلس تحت شعار « نجدة المقاومة » الى القمة الثنائية التي شهدتها جده أخيرا بين فيصل والسادات تحت شعار « الوساطة بين المقاومة والنظام الاردني » ، تتضح مرة أخرى حقيقة المواقف التي تتحرك على قاعدتها أنظمة الاتحاد الثلاثي في تعاملها مع المقاومة الفلسطينية .

ولنبدأ بما هو قبل مؤتمر قمة طرابلس .

لماذا تركوا المجزرة ضد الفدائيين في الاردن تتم ثم « تدخلوا » ؟

لم يكن الامر مجرد صدفة ، « فالتدخل » في غير موعده المجدي وبعد فوات الاوان ، ظاهرة تكررت أكثر من مرة وهي تتصل في الاساس بالحدود التي مارست ضمنها أنظمة الاتحاد الثلاثي — وقبلها ميثاق طرابلس — ما تسميه « دعمها » للمقاومة .

ان أقصى ما تستطيع تلك الانظمة أن تصل اليه في مجال « الدعم » هو استعمالها المقاومة الفلسطينية وسيلة ضغط سياسي على طرف اسرائيلي — امريكي ماض في تصلبه تجاه احتمالات الحل السلمي ، واداة ضبط لنظام أردني يخشى المحور الثلاثي — ومصر في مقدمته — من افلاته خارج «الصف العربي » وانتهاجه طريق التسوية الثنائية مع اسرائيل .

وكي تكون لتلك الانظمة حريتها الكاملة في استعمال المقاومة سياسيا في السياق الذي تريد ، فان الامر يقتضي استيعاب الحركة الوطنية الفلسطينية والحاقها بالوجهة التي يشكل الحل السلمي نهايتها . ومن هنا فان اضعاف المقاومة يؤلف شرطا لا غنى عنه لنجاح سياسة الالحاق . فالمطلوب مقاومة لا يكون لها من وجودها المادي الفعلي — العسكري والسياسي الجماهيري — سند ويصبح كل السند الذي تتكىء اليه هو الانظمة أولا واخرا . هذا الامر هو الذي كان يحدد دائما — لدى كل الصدامات التي انفجرت بين المقاومة والنظام الاردني — موعد « التدخل » من جانب أنظمة « الميثاق » ، وشكله .

قبل « التدخل » كان هناك دائما ضلوع — بالصمت أو بالتواطؤ أو بالتشجيع — في كل عمليات التصفية التي نفذها النظام الاردني على مراحل . بل ان هذا الاخير لم يقدم يوما على ضرب المقاومة الا ضمن أوضاع عربية كانت تنير له دائما شارة الضوء الاخضر . وعودة سريعة الى اطار مجزرة أيلول كفيلة بان توضح هذه الحقيقة بجلاء . فهل يمكن أن نفصل بين ما دار في مؤتمر القمة المنعقد في طرابلس خلال حزيران ١٩٧٠ بحضور الملك حسين ، وبين ما اقدم عليه هذا الاخير في أيلول من السنة نفسها ؟ لقد نشرت صحافة النظام الهاشمي مؤخرا جزءا من محاضر ذلك المؤتمر ولم يستطع أي من « الاقطاب » المعنيين أن يبادر الى تكذيبها . ومن المحاضر يتضح — وهي معلومات كانت معروفة سابقا واشارت اليها « الحرية » في حينها — ان الانظمة الملتقية كادت تتساوى في عدائها للمقاومة جميعا . بل ان الامر تعدى ذلك الى حد تحريض الملك حسين على « أن يتصرف بما يراه مناسبا ». فلقد كان اهتمام الجميع منصرفا آنذاك لفرض مشروع روجرز على الجماهير العربية ، وهو أمر لم يكن ليتم الا على جثة المقاومة الفلسطينية . لذلك كانت أيلول — الملك تتمة طبيعية لحزيران — الانظمة .

وفي المجزرة الاخيرة تكرر السياق نفسه . لم يقدم النظام الاردني على ما أقدم عليه الا بعد أن تاكد له أن مصر — ومعها كل الحلفاء — معنية بمصالحته أكثر مما هي معنية بالحفاظ على بقايا وجود عسكري للمقاومة ، وأن أحدا لن يتحرك اذا ما نفذت المذبحة ضد الفدائيين في احراج جرش وعجلون .

هل يعني ذلك كله ان الانظمة العربية — رجعية كانت أم « تقدمية » — هي في النهاية نظام واحد على صعيد الموقف من المقاومة الفلسطينية ؟ — ضمن حدود معينة ... نعم ! فالانظمة كلها — من القاهرة الى الرياض مرورا بعمان — تجمعها مصلحة مشتركة في تصفية المقاومة من حيث هي وجود سياسي جماهيري مستقل ، فلسطيني وعربي ، ومن حيث هي كفاح شعبي مسلح يشكل امكانية نقض ثوري لنهج التسوية مع الامبريالية واسرائيل .

الا أنه بين النظام الاردني وأنظمة الاتحاد الثلاثي — و « الميثاق » قبله — ينهض تناقض جزئي هو الذي كان وما يزال يدفع هذه الاخيرة ، رغم ضلوعها بالتصفية ، الى التلويح « بالتدخل » بعد كل ضربة تتلقاها المقاومة في الاردن وبعد أن تكون الضربة قد بلغت كامل مداها بالطبع .

وأساس هذا التناقض بين الطرفين لا يتعدى اختلاف جواب كل منهما على السؤال التالي : من يقطف ثمرة تصفية المقاومة كحركة جماهيرية مستقلة وكوجود مادي مسلح ؟

— النظام الاردني يريد التصفية الغاء سياسيا كاملا للمقاومة بحيث تعود كلها الى حظيرة « رعايا العرش » ينطق الملك باسمها حرا من أي قيد ويساوم بها لحسابه في سوق الحل السلمي .

— بينما الانظمة الاخرى تريد للتصفية أن تقف عند حدود الاحتفاظ « باستقلال سياسي » نسبي للمقاومة تجاه النظام الاردني ، على أن يكون التحاق العمل الفدائي بنهج تلك الانظمة — من مواقع الضعف الشعبي والعسكري التي انتهى اليها — هو الوجه الاخر ، أو الحقيقي ، « لاستقلاله السياسي » النسبي . فأنظمة « الاتحاد » تريد هي بدورها استعادة المقاومة الى الحظيرة بحيث تستعملها ليس فقط لضبط الملك حسين بل وللمساومة أيضا « لحسابها » وعلى حسابها في سوق الحل السلمي تحت راية التلويح بالدولة الفلسطينية .

ومن هنا « سارعت » أنظمة الاتحاد بعد أن تمت المجزرة الاخيرة بكامل فصولها ، الى عقد مؤتمر القمة الخماسي تحت ضجيج طبول التهديد « بالتدخل » عندما وجدت أن الملك حسين يريد قطف كل ثمار التصفية لحسابه ، ولحسابه فقط .

ولقد فضح الشكل الذي « تم » فيه « التدخل » الموعود حقيقة أهدافه .

بعد أن كانت سوريا قد حجزت أسلحة الفدائيين في اللاذقية وجمدت تحركاتهم على الحدود مع الاردن (وكان العمل الفدائي في الجولان قد ألغي قبل ذلك بمدة) انتهى مؤتمر القمة الخماسي الى اتفاق على اعادة فتح الحدود أمام المقاومة نسبيا بحيث تتمكن من اختراق بعض الحصار المضروب على المقاتلين في شمال الاردن ، وبحيث يشكل ذلك وسيلة ضغط سياسي ولو محدود على حكام عمان .

لكن النظام الهاشمي رد على ذلك بعنف :

— عسكريا بفتح جبهة قتال واسعة مع الجيش السوري سرعان ما أوقفتها مساعي ونصائح ضباط الاركان المصريين المتنقلين بين القاهرة ودمشق .

— وسياسيا بفتح ملف مؤتمر القمة المنعقد بطرابلس في حزيران ١٩٧٠ حيث بدا الجميع أعداء الداء للمقاومة الفلسطينية .

ورضخت أنظمة الاتحاد للتهويل والابتزاز الاردنيين. وتدهور « تدخلها » متقلصا الى احياء مهمة الخولي والسقاف . وحمل الاثنان « ورقة عمل » كان تأثير السعودية فيها شديد الوضوح . وليس المهم هنا نصوص الورقة بل ما يندرج وراءها من نقاط لقاء مشتركة مع حكام عمان وأبرزها اثنتان :

أولا — الاعتراف « بالسيادة الاردنية الكاملة » وهو أمر من الواضح أن الملك حسين يود ترجمته الى عملية الغاء كاملة للمقاومة سياسيا وعسكريا ، بينما تحاول السعودية — ومعها مصر — استبقاء بعض المواقع السياسية للوجود الفلسطيني تحت المظلة الهاشمية .

ثانيا — تصفية يسار المقاومة ممثلا بالجبهتين الديمقراطية والشعبية ، وهو أمر يجري التشديد عليه من جميع الاطراف تحت شعار التفريق بين « العمل الفدائي الصحيح والعمل الفدائي غير الصحيح » . ومن الواضح هنا أن تصفية الجبهتين تشكل بالنسبة للانظمة المعنية خطوة على طريق تطويع المقاومة والحاقها ، بينما هي تشكل بالنسبة للنظام الاردني — علاوة على تمكينه من التستر بدعاوى محاربة « الحزبية » و « الالحاد » — خطوة لا تنفصل عن سياق أكمل هو تصفية وجود المقاومة السياسي والعسكري كله بجميع أطرافه .

ورغم أن « ورقة العمل » التي حملها السقاف والخولي تقف على الارض ذاتها التي يتحرك فوقها النظام الاردني ، فان الملك حسين مضى في تشدده مطالبا بتحديدات لا تترك في المستقبل أي التباس حول هيمنته المطلقة على أي شكل من أشكال الوجود الفلسطيني يمكن استبقاؤه .

لقد حمل البيان الختامي لمؤتمر طرابلس الخماسي عبارة تفيد « انه اذا اتضح اصرار النظام الاردني على مواقفه فان الاطراف المعنية ستتدخل من أجل وضع حد لذلك » !. وها هو النظام الاردني يمارس أشد درجات الاصرار ... فماذا كان الجواب ؟

لقد سافر السادات الى السعودية مناشدا فيصل تجديد وساطته لتليين مواقف الملك حسين ... هذا هو «التدخل» الموعود اذن !

يبقى على المقاومة أن تستخرج من ذلك كله الدروس والنتائج اللازمة ، فتدرك بكل أطرافها أن « أوراق العمل » والوساطات هي أقصى ما تستطيع تقديمه لها أنظمة لا تريد في النهاية أكثر من الحاقها بها .

لقد حددت الجبهتان الديمقراطية والشعبية موقفا واضحا من « ورقة العمل » ومن الوساطة وما يدور خلف كواليسها . بقي أن تدلي « فتح » بما يحدد وجهة موقفها هي أيضا . وهو أمر تفوق اهميته أي شيء اخر . فخطة الانظمة لتطويع المقاومة ولاستعمال التفريق بين « فتح » وغيرها في هذا المضمار ، تبدو عارية حتى بتفاصيلها . ويكفي أن نلمح الترابط بين تصريحين للسقاف يقول في أولهما : أن السعودية لا تعترف بغير « فتح » جبهة ممثلة للمقاومة ، وفي ثانيهما : لقد قبل الطرفان الفلسطيني والاردني « ورقة العمل » ، يكفي ذلك حتى نكتشف الغاية من التفريق بين « العمل الفدائي الصحيح والعمل الفدائي غير الصحيح » !.

« الحرية »